تقرير اليمن

تقرير اليمن لشهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2023

جبهة البحر الأحمر

لشهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2023

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

السفينة "جالاكسي ليدر" ، المختطفة من قبل قوات الحوثيين في البحر الأحمر بتاريخ 19 نوفمبر / تشرين الثاني، راسية قبالة ساحل الحديدة ، 10 ديسمبر / كانون الأول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2023

جدول المحتويات

تقرير اليمن 1

ملخص تنفيذي 4

التطورات السياسية والدبلوماسية 5

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تثير ردود فعل دولية 5

التطورات العسكرية والأمنية 10

استراتيجية الحوثيين تتطور إلى هجمات في البحر الأحمر 10

الاقتصاد 14

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن 14

افتتاحية مركز صنعاء 19

التوتر الملاحي في البحر الأحمر يُهدد مستقبل اليمن 19

تعليقات 21

من مقاتلين في الجبال إلى معطلين للبحر الأحمر: ماذا تعني هجمات الحوثيين بالنسبة لليمن والمنطقة وللاستقرار العالمي 21

ملخص تنفيذي

تصاعدت الأعمال العسكرية الحوثية في البحر الأحمر بشكلٍ كبير خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، حيث أعلنت الجماعة عن خلق "جبهة ثالثة" ضد إسرائيل ردًا على حربها على غزة وعملياتها العسكرية على طول الحدود اللبنانية. وما بدأ تنفيذه في أكتوبر/تشرين الأول على شكل هجمات متفرقة تضامنًا مع سكان غزة المحاصرين بحسب ما أُعلن، قد تحول لاحقًا إلى حملة مستمرة، حيث يهدد قادة الحوثيين الآن بفرض حصار على جميع السفن المتجهة عبر المنطقة إلى إسرائيل. وقد دفعت عشرات الضربات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة على حركة الملاحة البحرية شركات الشحن والشركات النفطية الكبرى إلى تغيير مسارات سفنها. كما أن تلك الهجمات قد أكسبت الحوثيين شعبيةٍ واسعة بعد أن وثّقوا تلك المشاهد الدرامية لعملية اختطاف سفينة الشحن "جالاكسي ليدر"، والتي صوروا فيها أنفسهم كمدافعين عن الشعب الفلسطيني. أمّا القوى الإقليمية فقد كانت مترددة في إدانة تلك الهجمات التي كانت تحدث بشكل شبه يومي حتى منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول.

في المقابل، اتسمت ردة فعل الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بالحذر، حيث أرسلت الولايات المتحدة سفنًا حربية إضافية إلى المنطقة، فيما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" تشكيل تحالف دولي لحماية سفن الشحن، غير أن حدود التنسيق لهذا التحالف لم تتضح بعد. وإدراكًا للشعبية التي حظي بها موقف الحوثيين، رفضت دول المنطقة، باستثناء البحرين، الانضمام بصورة رسمية إلى هذا التحالف. ومع ذلك، يبدو أن القوات البحرية هذه ليست كل ما يمكن القيام به في إطار الرد الدولي، إذ يبقى من المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة أو إسرائيل أو دول غربية أخرى بشن ضربات إذا استمر الحوثيون في عملياتهم على هذا المنوال. حتى الآن، لا يبدو أن لدى الحوثيين أي بوادر للتوقف، فالجماعة لا تزال مستمرة في العمل على تعزيز واستعراض قوتها البحرية.

كما أن الحوثيين قد واصلوا الضغط على جبهات أخرى، حيث شنوا هجومًا في محافظة مأرب مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني، قالت مصادر إنه الهجوم الأكبر منذ أشهر، فيما واصلت الجماعة إرسال التعزيزات وتحصين مواقعها العسكرية هناك. إن رغبتهم المستمرة في السيطرة على حقول النفط الاستراتيجية بالمحافظة لا يبدو أنها قد خفتت. وقد كثفوا في نفس الوقت عملياتهم العسكرية في الجزء الجنوبي من محافظة الحديدة، بحثًا فيما يبدو عن توسيع نطاق وصولهم البحري نحو مضيق باب المندب.

على صعيدٍ متصل، يبدو أن الاتفاق بين السعودية والحوثيين، الذي بدا التوصل إليه وشيكًا خلال معظم الوقت في شهر نوفمبر، قد أصبح معلقًا الآن. لقد دفع تهوّر الحوثيين وحجم هجماتهم العسكرية المسؤولين الأمريكيين والسعوديين إلى التوقف قليلاً حتى في ظل استمرار الرغبة لديهم باستكمال التسوية. ومع احتمال حدوث المزيد من العمليات العسكرية، وعدم اتضاح حدود الرد الدولي بعد، فإن موقف الحوثيين من عملية السلام ومن الحكومة المعترف بها دوليًا يغدو الآن أقل وضوحًا. وإذا ما تخلوا هم أو السعوديون عن محادثات السلام، فقد يشهد اليمن مجددًا عودة المواجهات العسكرية بين الحوثيين وخصومهم. من جانبه، أعلن مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في اليمن دعمه المتواصل لعملية السلام.

إن تراجع احتمالات التوصل إلى الاتفاق، الذي كان من المأمول بحسب التقارير، أن تقدم السعودية وِفقَه مساعدات مالية كبيرة كرواتب للقطاع العام، قد فاقم وضع الحكومة المعترف بها دولياً التي تعاني من ضائقة مالية شديدة، فالمساعدة السعودية التي وُعدت بها الحكومة في أغسطس/آب لم تصل، فضلًا عن أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر قد أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف الشحن المرتفعة أصلًا، الأمر الذي يُمثّل عبئا إضافيا عادة ما يُلقى على المستهلكين. وتُعد البلاد معرضة بشكل خاص للتأثر بهذه التقلبات لاعتمادها بصورة شبه تامة على المواد الغذائية المستوردة من الخارج، وسيكون الضرر الاقتصادي الناجم عن عمليات الحوثيين بالغًا للغاية في اليمن.

مع اقتراب الحكومة اليمنية من الإفلاس، قد تعجز عن دفع الرواتب خلال العام القادم. لقد قامت الحكومة بالفعل بتعليق مزادات بيع العملات الأجنبية الهادفة إلى تمويل واردات السلع الأساسية، ومع استنفاد احتياطاتها من العملة الصعبة انخفضت قيمة الريال اليمني من الفئة الورقية الجديدة منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. خيارات الحكومة لزيادة الإيرادات محدودةٌ إذن. وقد أثار مؤخرًا اقتراحٌ ببيع النفط بسعر مخفض لشركة إماراتية ردود فعلٍ قوية، رغم عدم اتضاح الصورة بشأن السبل الأخرى المتاحة. ويظهر العجز الحكومي أكثر جلاءً في عدم قدرة الحكومة على توفير الكهرباء للعاصمة المؤقتة عدن. في نوفمبر الماضي، أرسلت الإمارات شحنة وقود طارئة للحفاظ بشكل مؤقت على استمرار تشغيل محطات الكهرباء، غير أن الحل طويل المدى لهذه المسألة لا يزال بعيد المنال.

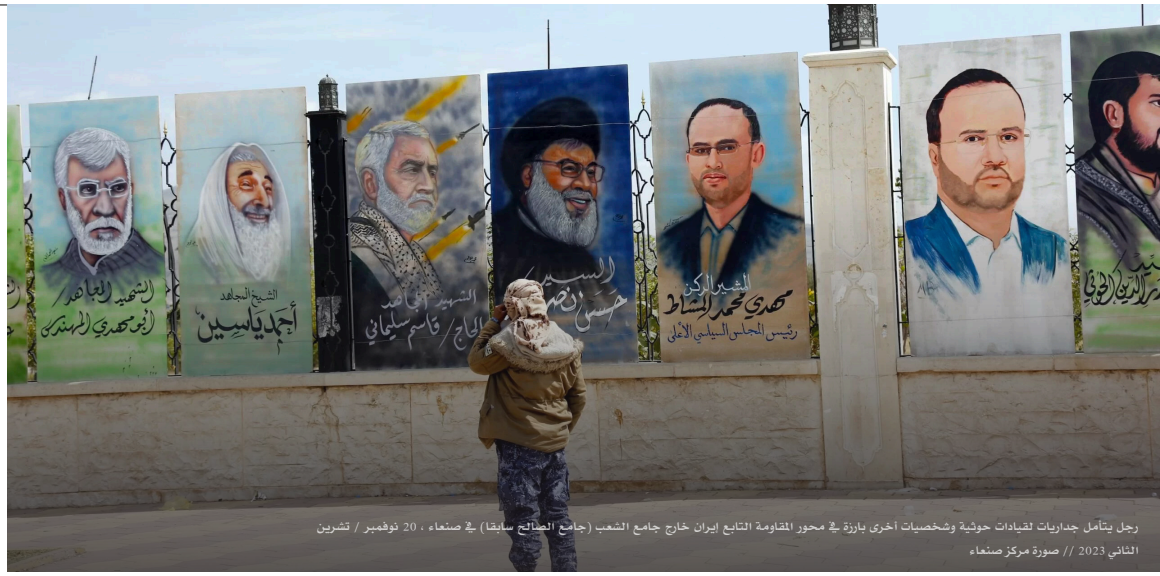

رجل يتأمل جداريات لقيادات حوثية وشخصيات أخرى بارزة في محور المقاومة التابع إيران خارج جامع الشعب (جامع الصالح سابقا) في صنعاء ، 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2023 // صورة مركز صنعاء

التطورات السياسية والدبلوماسية

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تثير ردود فعل دولية

دفعت جماعة الحوثي (*أنصار الله*) اليمن إلى دائرة الضوء الدولية، ووضعت السياسة الإقليمية في حالة من الاضطراب، إثر قيامهم بسلسلة متزايدة من الهجمات الكبيرة على السفن في البحر الأحمر. أطلق الحوثيون منذ أكتوبر/تشرين الأول عشرات الطائرات المسيرة والصواريخ على سفن الشحن، واستولوا على السفينة التجارية "جالاكسي ليدر" في إغارة مثيرة نفذتها فرقة جوية خاصة (انظر التطورات العسكرية). يهدد الحوثيون حاليا بمهاجمة أي سفن متجهة إلى إسرائيل حتى يتوقف الهجوم العسكري الإسرائيلي، معلنين تضامنهم مع الفلسطينيين المحاصرين في غزة.

نتيجة لذلك، تقوم خطوط الشحن الرئيسية وشركات النفط حاليًا بتحويل سفنها نحو "رأس الرجاء الصالح"، في الوقت الذي يدرس فيه الغرب والقوى الإقليمية طريقة للرد.

أطلق الحوثيون النار على السفن لأول مرة بعد وقتٍ قصير من اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، وحينها لم يكن من الواضح إلى أي مدى ستمضي الجماعة في تضامنها المعلن مع الفلسطينيين. لكن، مع ارتفاع عدد القتلى في غزة إلى ما يقرب من 20,000، واستمرار المناوشات على الحدود اللبنانية، صعّد الحوثيون عملياتهم بشكل كبير، حيث قاموا باستخدام القدرات الدفاعية الأساسية لديهم لشن هجمات شبه يومية، في محاولة -كما يقولون- للضغط على الإسرائيليين للتوقف عن الحرب، أو للضغط على الغرب للتدخل لإيقافها. خياران لا يبدو أن أحدهما وارد حاليًا.

ما يظهر الآن هو أن تلك الهجمات قد قلبت السياسة بخصوص اليمن رأسًا على عقب، ويبدو أن اتفاق السلام بين السعودية والحوثيين الذي بدا التوصل إليه وشيكًا في نوفمبر/تشرين الثاني، قد تجمّد في الوقت الحالي. إن دوافع الجماعة للقيام بتلك الهجمات ليست واضحةً تمامًا، فقد يكون الهدف منها هو الضغط على المملكة العربية السعودية بشأن خطة سعودية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أو السعي للحصول على مكسب أكبر في صفقة بشأن اليمن، أو -كما يقول الحوثيون- للضغط على إسرائيل لإنهاء توغلها المدمر والمميت في غزة. حتى الآن، لم تنجم عن هجماتهم في البحر الأحمر أية إصابات، لكن رغبة الجماعة في تعريض التجارة الدولية للخطر، وقدرتها على ذلك، يزيدان من احتمال وقوع ضربات أمريكية أو إسرائيلية، ومن احتمال إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة على المدى الطويل في حكم اليمن.

قد يرى الناظر للوهلة الأولى أن الحوثيين خاطروا بشرعية يمكن أن يمنحها لهم اتفاق سلام مع السعودية، وذلك بشنّهم سلسلة من الهجمات التي تبدو إلى حدٍ كبير تمثيلية وغير مجدية عسكريًا، إذ إن معظم الطائرات المسيرة والصواريخ التي أطلقوها قد اعترضتها السفن الحربية الغربية. غير أن التدهور السريع للأمن البحري جراء هجماتهم تلك كان كفيلًا

بتحويل مسار سفن الشحن وتعطيل سلاسل التوريد والإمداد، الأمر الذي يزيد من إمكانية حدوث آثار تضخمية في جميع أنحاء العالم، ويضع المزيد من الضغط على الاقتصاد الإسرائيلي. علمًا أن نحو 30 في المئة من سفن الحاويات في العالم تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس، كما يعمل هذا الممر المائي كخط مهم لنقل النفط. ولأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يزال يُمثّل قضيةً ذات صدى كبير في الجزء الجنوبي من العالم، واليمن بالطبع ليست استثناء، فإن مظاهرات التضامن تتواصل في جميع أنحاء البلاد. ورغم تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، إلا أن موقفهم تجاه فلسطين يحظى بشعبية كبيرة، حتى إنّ بعض القادة اليمنيين قد بدوا مترددين في إدانة أفعالهم. إضافة إلى ذلك، فإن خطاب الحوثيين المتحدي بشأن غزة، والمتزامن مع الاستعراض الدولي للقوة العسكرية، يضفي نوعًا من الشرعية على الجماعة.

من المرجح أن يكون الحوثيون قد تشجعوا أكثر من خلال مفاوضاتهم مع السعوديين، والتي تمكنوا خلالها من انتزاع تنازلات كبيرة بسبب الرغبة الواضحة لدى الرياض في الخروج من الصراع في اليمن وتأمين حدودهم الجنوبية عبر صفقةٍ شاملة. وربما تكون قيادة الحوثيين قد وضعت في حساباتها أن السعوديين والغرب ليسوا على استعداد لزعزعة الاستقرار في اليمن بإفساد اتفاق سلام وشيك. قد يكونون على حق، فقد التزم السعوديون الصمت إلى حد كبير بشأن الهجمات. ومن المحتمل أن السعوديين ما يزالون يأملون في ممارسة الضغط على الحوثيين عبر الاتصالات مع داعميهم الإيرانيين، أو من خلال الحوافز الاقتصادية والمالية التي وعدوا بها في المحادثات.

منذ أكثر من عام، تُجري الرياض مفاوضات مع الحوثيين، وهناك قلق من أن استهداف الحوثيين بعمل عسكري أو إجراءات عقابية قد يضع أهدافًا سعوديةً في مرمى النيران، بما في ذلك أهدافًا ذات صلة ببنيتها التحتية النفطية المعرضة للخطر. ومن هذا المنطلق، أفادت بعض التقارير أن الرياض قد حثت الولايات المتحدة على ضبط النفس.

من جانبها، تسعى الإمارات –بحسب تقارير– إلى اتخاذ موقف أقوى، مفضلةً أن ترد الولايات المتحدة عسكريًا وتعيد تصنيف الحوثيين منظمةً إرهابية. في نوفمبر الماضي، اقترحت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي مشروع قانون للقيام بذلك، فيما صرح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي مؤخرًا أن البيت الأبيض يدرس تصنيف الحوثيين كإرهابيين. لطالما رفض الإماراتيون -الذين يدعمون قوات عسكرية قوية في اليمن كألوية العمالقة والمجلس الانتقالي الجنوبي- الترحيب بمبادرات من قِبَل الحوثيين، كما ظلوا على هامش المفاوضات السعودية الحوثية. لذا يمكن القول إنه ليس لدى الإمارات ما تخسره، أو أنها تخسر القليل جراء تأجيل المحادثات أو انهيارها، وقد تفضّل عوضًا عن ذلك المضي نحو فرض عقوبات على الحوثيين وإضعافهم عسكريًا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها بسبب عجزها أو عدم رغبتها في إقناع الإسرائيليين بوقف إطلاق النار، تجد نفسها في موقفٍ صعب، وهو ما يتجلى في رد فعلها الصامت أو المتباين. وبين عزمها على استعادة الأمن البحري في البحر الأحمر، وحَذِرها من تداعيات الرد العسكري القوي، يبدو أن الولايات المتحدة تحاول إيجاد حل وسط حيث أعلن البنتاغون عن تحالف متعدد الجنسيات لحماية الشحن، غير أن المشاركة اقتصرت في الوقت الحالي على عدد بسيط من الدول الغربية إضافة إلى سيشيل والبحرين، فيما لم تتضح بعد شروط المشاركة وحدود التنسيق. حتى الإمارات لم تنضم رسميًا إلى هذا التحالف، فيما القادة الإقليميون مترددون خشية أن يُنظر إليهم على أنهم يقفون إلى جانب إسرائيل، الأمر الذي يدل على شعبية موقف الحوثيين في العالم العربي.

رفض عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد قوات المقاومة الوطنية، طارق صالح، طلبًا من مسؤولين في الأسطول الخامس الأمريكي للمشاركة في هذا التحالف، وكذلك فعلت الحكومة المعترف بها دوليًا. وبحسب تقارير واردة، حاول مسؤولون عُمانيون إدخال الحوثيين في مفاوضات، لكنهم أبلغوا المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ، سرًا أنهم يرفضون الضغط على الحوثيين دون وقفٍ لإطلاق النار في غزة. إن وصف هذا التحالف أو قوة العمل الجديدة متعددة الجنسيات بأنها "قوة حماية"، بدلًا من وصفها كـ "قوة ردع" أو "قوة قسر وإجبار"، يدل على أن الولايات المتحدة تشارك السعودية مخاوفها المتعلقة بضرورة عدم زعزعة الاستقرار في اليمن، أو أن الولايات المتحدة هي نفسها مقتنعة بإبداء درجة من الصبر، في بداية الأمر على الأقل.

ليس من الواضح كم من الوقت يمكن أن يستمر مثل هذا الموقف، إذ من الممكن -إذا استمرت هجمات الحوثيين بمعدلها الحالي- أن تستجيب الولايات المتحدة أو إسرائيل لدواعي الرد العسكري. من المحتمل أنهم قد قرروا ذلك بالفعل؛ في 20 ديسمبر/كانون الأول، كانت هناك على الأقل 49 سفينة حربية أمريكية وحليفة بالقرب من اليمن، منتشرة من خليج العقبة وعلى امتداد البحر الأحمر إلى خليج عمان. وبحسب تقارير، عدّلت الولايات المتحدة ممارستها المتمثلة سابقًا في التعامل حصريًا مع الحكومة المعترف بها دوليًا، واقتربت من المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح، حيث تتحكم إحدى القوتين بالوصول إلى خليج عدن والأخرى إلى مضيق باب المندب، فيما يحاول

الحوثيون جس النبض لدى قبائل الصِبّيحة في لحج التي تشمل أراضيها الساحل الجنوبي للبحر الأحمر في اليمن. لا يزال الحوثي غير مكترث، في العلن على الأقل؛ في 20 ديسمبر/كانون الأول، قال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع "قد جربونا تسع سنين، وإذا أرادوا تجريبنا مرةً ثانية فنحن مستعدون وجاهزون". وحذر زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب أنه في حال شنت الولايات المتحدة هجومًا فلن تكون هناك عودة إلى الوضع القائم قبل الهجوم، يقول: "يجب ألا يعتقد الأمريكيون أن بإمكانهم شن هجمات هنا أو هناك ثم إرسال وسطاء لتهدئة الوضع".

تعليق الاتفاق السعودي – الحوثي

محليًا، كان التأثير الأبرز لهجمات البحر الأحمر هو إفشال ما كان قد أُعلن في نوفمبر/تشرين الثاني، عن قرب التوصل لاتفاق سعودي حوثي بشأن وقف شامل لإطلاق النار. كان من المتوقع إعلان الاتفاق في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، بمناسبة الذكرى السنوية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي لعام 2011، التي سعت إلى التفاوض على رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح من السلطة. وبحسب ما ورد، كان الإعلان سيشمل إنهاءً فوريًّا للقتال، وإطلاق المرحلة الأولى من المفاوضات بين الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات الحوثيين. وأشارت تقارير غير مؤكدة إلى أنه كان قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن عائدات النفط والغاز وإيرادات موانئ الحديدة، بحيث تذهب إلى حساب مشترك تديره لجنة اقتصادية، وكان من المفترض أن يدفع السعوديون رواتب موظفي القطاع العام تزامناً مع إصلاح البنية التحتية لموانئ تصدير النفط وإعادة تنشيطها.

بدا الأمر كما لو أن الأطراف ستمضي قدماً في الاتفاق حتى مع تصاعد الحرب في غزة وبدء الحوثيين استهداف حركة الملاحة البحرية. ويبدو أن الرياض نجحت إلى حدٍ كبير في إجبار مجلس القيادة الرئاسي، الذي اختارته بعناية، على الإذعان لشروطها بعد أشهر من التوتر، حيث دعا وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان أعضاء مجلس القيادة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، وقال في تغريدة مصحوبة بصورتين إحداهما له مع رئيس مجلس القيادة والأخرى مع أعضاء المجلس "بحثنا التعاون والتنسيق بشأن خارطة الطريق بين الأطراف اليمنية، وأكدت استمرار دعم المملكة لمجلس القيادة الرئاسي، وأهمية تغليب المصلحة الوطنية من جميع الأطراف اليمنية، للوصول لسلام شامل ودائم." وبحسب ما ورد، لم تكن الولايات المتحدة متحمسةً بخصوص التوصل إلى اتفاق مع الحوثيين، ولكن يبدو أنها مع ذلك قدمت الدعم للتوصل للاتفاق رغم تحفظاتها.

يبدو بعد ذلك أن استئناف الهجوم الإسرائيلي على غزة بعد هدنة قصيرة في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، والتصعيد الكبير لعمليات الحوثيين، والتحفظ المتزايد للولايات المتحدة بشأن التقارب السعودي الحوثي، قد تسببت جميعها في تعليق الاتفاق. كان التوتر كبيراً في الأساس حتى أثناء سير المفاوضات، إذ تشير عدد من الحوادث الأخيرة على الحدود إلى أن الصفقة لم تكن محل رضا الجميع في معسكر الحوثيين. وألقى زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي خطابًا متلفزًا في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، زاعمًا أن الولايات المتحدة تهدد الحوثيين باستئناف الحرب، محاولًا ربما تهيئة الوضع لاعتبار السلام السعودي-الحوثي انتصارًا على الرغبة الأمريكية. لكنه استهدف أيضًا السعودية بسبب الإجراءات غير العادية التي قامت بها لقمع التفاعل العام مع غزة ومنع أي تعبير علني عن التعاطف معها. وقال إن "المشهد الذي نراه في السعودية بينما يُقتل أهل غزة هو ارتداد أخلاقي وقيمي وإنساني وتنكر حتى للأعراف القبلية والقيم الفطرية الإنسانية"، مستنكرًا سلسلة من المؤتمرات التجارية الدولية والفعاليات الثقافية في المملكة باعتبارها "موسم الرقص والمجون".

قد يكون القلق الأمريكي المتزايد حيال الاتفاق السعودي-الحوثي ناجمًا عن رغبتهم في ألا يبدو الأمر كما لو أنهم يكافئون الحوثيين على هجماتهم ضد إسرائيل، فضلا عن قلقهم المتزايد بشأن قدرات الجماعة ونواياها. قال تقرير صادر عن اجتماعٍ ضم السفيرين الأمريكي والسعودي في اليمن إن الولايات المتحدة طلبت التأجيل، وأفادت تقارير أن السفير ستيف فاجن قال لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي إن البنود غامضة للغاية واسترضائية للحوثيين.

من جهة أخرى، قال مصدر دبلوماسي مطلع على جهود الوساطة الأمريكية الجارية إن واشنطن لا تزال حريصة على المضي قدمًا في الصفقة السعودية الحوثية، ولكن ليس في الوقت الحالي. على الجانب السعودي، سيكون لرغبات التأجيل حدود، فخطط التنمية السعودية تتطلب السلام على الحدود الجنوبية. أما إذا سمح وقف إطلاق النار في غزة بتغيير وجهات النظر بشأن اليمن، فقد يصبح الاتفاق مجددًا قريب المنال. وواصل المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غروندبرغ التحركات الدبلوماسية بين الرياض ومسقط، حيث التقى مع وسطاء عمانيين، فيما أعلن مكتبه أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بعملية السلام وبالاتفاق على خارطة طريق، وكشف عن معالم الصفقة السعودية الحوثية المقترحة.

مع ذلك، قد يكون حجم وجرأة العمل العسكري الحوثي قد غيرا بشكل دائم حسابات الأطراف المتحاربة. ربما ظن المسؤولون السعوديون أنهم كانوا يضعون الحوثيين في إطار معتدل من شأنه أن يكون أساسًا للتعاون المستقبلي ويدفع الجماعة بعيدًا عن طهران، لكن قضية غزة حولت الحوثيين إلى رمز مستقبلي للمقاومة. وفي حال شنت الولايات المتحدة أو إسرائيل ضربات على الحوثيين، فمن المرجح أن يبقوهم في السلطة، ولكن مسنودين بمزاعم أنهم ندٌّ لألد الأعداء وأقوى الجيوش في العالم.

إن ما تتشاركه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من أملٍ في أن يؤدي الاتفاق السعودي الحوثي إلى شكل من أشكال التطبيع مع الجماعة، بارتفاع جناحها الأكثر اعتدالًا إلى مستوى الوفاء بمسؤوليات الحكم، يبدو الآن غير ناضج بما فيه الكفاية، فلدى الحوثيين الآن هذا الباب الجديد من العمل العسكري. ومن المحتمل أن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي لم يعد يُنصت لأولئك المعتدلين الذين زاروا الرياض، حيث تقف الجماعةُ حاليًا على موجة من الدعم الشعبي. ومع أن السخط الشعبي من عدم دفع الرواتب لا يزال قائمًا، والوضع الاقتصادي يؤول إلى مزيد من التدهور جراء الهجمات التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، لكننا نستطيع القول إن الحوثيين اشتروا لأنفسهم الوقت.

قد ترى الولايات المتحدة، وربما السعوديون أيضًا، أنه إذا كان الحوثيون جريئين إلى درجة التصرف على هذا النحو الآن، فلن يكون هناك حد لما قد يحاولون القيام به في المستقبل، لا سيما إذا واصلوا بناء قدراتهم العسكرية بمساعدة إيرانية. وفي تلك الحالة، سيكون الاسترضاء السعودي قد ساهم في تمكين إدارة خطرة ومتقلبة بدلاً من المساعدة في تحييدها. كما أن أطراف يمنية أخرى قد تتشجع إذا أحست أن جماعة الحوثي لم تعد تروق للمجتمع الدولي. فقد غير المجلس الانتقالي الجنوبي لهجته بشكل ملحوظ خلال الأسابيع الأخيرة، حيث ظهر الزبيدي في المناسبات الرسمية بصفته عضوًا في مجلس القيادة الرئاسي، وصورته بمحاذاة صورة رئيس المجلس رشاد العليمي. وقد ظل في العلن حريصًا على التصرف بحدود مرسومة، مؤكداً أن الوحدات العسكرية في عدن تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع، دون ذكر القوات التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي على وجه التحديد. حتى أن الزبيدي نشر تغريدة باللغة الإنجليزية في 18 ديسمبر/كانون الأول، يقول فيها بأنه زار للتو جزيرة ميون ومنطقة باب المندب، وأنه كان "يعمل بلا كلل مع الحلفاء الدوليين" ضد "الأعمال العدائية الحوثية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني" لحماية طريق التجارة الاستراتيجي.

مع ذلك، لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى أن تجدد الصراع على الأرض في اليمن قد يُفضي إلى شيء يختلف عما كان عليه الوضع خلال العقد الماضي. تتصاعد عمليات الحوثيين في مأرب والحديدة، وتقول مصادر عسكرية من الجانب الحكومي إن قوات الحوثيين قد تحقق اختراقًا في مأرب إذا أرادت ذلك، خاصة إذا امتنعت السعودية عن شن ضربات جوية. ومن المهم أن نتذكر أن حرص السعودية على التوصل إلى تسوية تفاوضية لم يأت إلا بعد أن عجز تحالفها تمامًا عن إزاحة الحوثيين عسكريًا، وسوف تتردد السعودية في معاودة الكرة في ظل غياب الظروف التي تُضاعف احتمالات نجاحها.

تجدد التكهنات حول تعيين رئيس وزراء جديد

قد تصل الصفقات السرية والخلافات خلف الكواليس المستمرة منذ سنوات بشأن استبدال رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد إلى ذروتها خلال الأسابيع القادمة، إذ يسعى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي للتوصل إلى اتفاق مع رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي بشأن البديل الذي سيتولى رئاسة الوزراء. وتبرز للواجهة ثلاث شخصيات رئيسية متنافسة هي وزير النقل السابق بدر باسلمة، ووزير المالية سالم بن بريك، ووزير النفط سعيد الشماسي.

في حين لا يتضح بعد ما إذا كان الزبيدي يوافق على أي من هذه الشخصيات المقترحة، فقد تم تجاهل أعضاء مجلس القيادة الرئاسي الآخرين واستبعادهم من هذه الترتيبات، وهو ما قد يُشعرهم بالاستياء إزاء أي ترتيبات تتم من وراء ظهورهم. فعندما سُئل طارق صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي عن هذا الأمر، بدا مندهشًا حقًا، على الرغم من تردد شائعات على وسائل التواصل الاجتماعي عن الشخصيات البديلة منذ 6 ديسمبر/كانون الأول. كما تم الترويج لشخصيتين أُخريين هما: عبد الله العليمي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، وهو جنوبي يتمتع بعلاقات وثيقة مع السعودية وتربطه علاقات جيدة مع الإمارات، ولكن من المرجح أن يواجه صعوبة في الحصول على موافقة المجلس الانتقالي الجنوبي نظرًا للصلات التي تجمعه بحزب الإصلاح الإسلامي، رغم تصريح العليمي في مقابلةٍ خاصة له بإنه يريد الاحتفاظ بمنصبه في مجلس القيادة الرئاسي؛ والآخر هو يحيى الشعيبي، مدير مكتب رشاد العليمي الرئاسي. ومن غير الواضح حتى الآن الدوافع وراء محاولة العليمي مجدداً المضي قدماً بهذه الأمر خلال هذا التوقيت.

الفصائل المتنافسة في حضرموت

يسعى أحد مكونات مؤتمر حضرموت الجامع المدعوم من الإمارات إلى إعادة هيكلة قيادة المؤتمر، خاصةً بعد الانتقادات الأخيرة التي وُجّهت للتحركات المدعومة إماراتياً في المحافظة، بما في ذلك حملة "ميزان العدل" الأمنية التي نُفذت في أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول، حيث استخدمت القوات المدعومة من الإمارات أساليب قاسية ضد الأفراد المتهمين بالخروج عن القانون والإخلال بالنظام العام. فبحسب مصادر، تعرضت قوات يمنية للتعذيب في معسكر للجيش تديره الإمارات. ويقود خالد الكثيري، وهو شيخ قبلي مدعوم من الإمارات وأحد مؤسسي مؤتمر حضرموت الجامع، جهود المطالبة بإعادة هيكلة مؤتمر حضرموت الذي يرأسه حاليًا عمرو بن حبريش. واتهمت نيابة استئناف محافظة حضرموت بن حبريش بـ "تكدير السلم والأمن الاجتماعي"، فيما دعا بن حبريش مجلس القيادة الرئاسي إلى إجراء تحقيق محايد في هذه الاتهامات.

عقب ذلك، التقى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي بأعضاء مجلس حضرموت الوطني المدعوم من السعودية، وذلك إثر تشكيل هيئة رئاسية مؤخرًا تضم 23 عضوًا. وأشاد العليمي بالمجلس الذي يُوحّد الصوت الحضرمي بكافة أطيافه تحت سقفٍ واحد. ومن الواضح أن السعودية تحتفظ بالمجلس كورقة في جعبتها لمواجهة أي محاولات مستقبلية من جانب الإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي لتصعيد التوترات في داخل المحافظة، حتى لو كان هذا المجلس الجديد يُنظر إليه على أنه مشروع سعودي خالص أُمْلِيَ من الرياض ويفتقر إلى الحضور والدعم الشعبي الذي يحظى به مؤتمر حضرموت الجامع.

قال رئيس المؤتمر عمرو بن حبريش في ديسمبر/ كانون الأول إنه ليس عضوًا في المجلس الجديد ولم يعلم بتشكيل هيئته الرئاسية إلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من دعمه المبدئي للمبادرة. وتبدو المنطقة العسكرية الأولى التي مقرها في سيئون – وهي القوات التي يريد المجلس الانتقالي الجنوبي طردها من المحافظة- حالياً غير متماسكة وضعيفة، حيث لم تُفلح محاولات العليمي الأخيرة بتعيين قيادات كبيرة لها في توحيدها كقوة عسكرية، ويخشى قادتها من أن يتم استبدالها بقوات "درع الوطن" التي أنشأتها السعودية.

تطورات أخرى في سطور

7 نوفمبر/تشرين الثاني: استأنفت منظمة إنقاذ الطفولة أنشطتها في اليمن بعد تعليق دام 10 أيام بعد وفاة مدير الأمن والسلامة في المنظمة، هشام الحكيمي، في سجون الحوثيين.

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني: اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم (2707) الذي يجدد العقوبات على الشخصيات والكيانات اليمنية حتى 15 نوفمبر 2024، ويمدد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن حتى 15 ديسمبر 2024.

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني: أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أن إيران ستعين سفيرًا جديدًا لدى اليمن إذا استمرت الأوضاع في البلاد في التحسن، إذ ليس لإيران سفيرًا في صنعاء منذ وفاة حسن إيرلو في ديسمبر/ كانون الأول 2021.

في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني: وصل وفد من الاتحاد الأوروبي إلى عدن والتقى بمحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب. وتعهد الوفد، الذي ترأسه سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن غابرييل منيرا فينياليس، وضم سفراء فرنسا وألمانيا وهولندا لدى اليمن بالإضافة إلى نائب سفير الاتحاد الأوروبي للشؤون الاقتصادية، بمواصلة دعم البنك المركزي اليمني

12 ديسمبر/كانون الأول: توفي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات نجيب منصور العوج في أحد مستشفيات في الإمارات العربية المتحدة بعد انهيار مفاجئ.

12 ديسمبر / كانون الأول: تم تعيين سرهد فتاح نائبًا لرئيس البعثة في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. ويحل فتاح، الذي شغل سابقًا منصب نائب الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك، محل معين شريم.

19 ديسمبر/كانون الأول: أصدر ممثلون عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومجموعة من 44 دولة شريكة حليفة بيانًا مشتركًا يُدين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر ويدعو قادة الحوثيين إلى إطلاق سراح رهائن سفينة "جالاكسي ليدر" المختطفة.

19 ديسمبر/كانون الأول: سافر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ إلى الرياض، حيث التقى برئيس مجلس القيادة الرئاسي العليمي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عثمان مجلي. كما التقى غروندبرغ بسفير المملكة العربية السعودية لدى اليمن محمد آل جابر، وسفير الإمارات العربية المتحدة لدى اليمن محمد الزعابي، وسفراء الدول الخمس في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدى اليمن. وفي اليوم التالي، سافر غروندبرغ إلى مسقط حيث التقى بالمسؤولين العُمانيين والمتحدث باسم الحوثيين وكبير المفاوضين محمد عبد السلام. وأعلن مكتب المبعوث في وقتٍ لاحق التزامه المستمر بعملية السلام ودعا الأطراف إلى الاتفاق على خارطة طريق للمضي قدمًا.

قوات الجيش الموالية للحكومة تجري تدريبات بالذخيرة الحية في مديرية مأرب الوادي بمحافظة مأرب، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء
بعدسة عبدالمجيد الخضمي

التطورات العسكرية والأمنية

استراتيجية الحوثيين تتطور إلى هجمات في البحر الأحمر

ما كان عبارة عن سلسلة مفاجئة وغير معهودة من الهجمات التي شنتها قوات الحوثيين في البحر الأحمر أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، تحول حالياً إلى هجوم بحري على درجة عالية من التنسيق، حيث تواصل قوات الحوثيين استهداف السفن والأراضي الإسرائيلية إلى جانب استهداف الممر المائي الاستراتيجي للسفن التجارية. فمنذ بداية الصراع في غزة أوائل أكتوبر/تشرين الأول، أطلقت قوات الحوثيين ما يزيد عن عشرة صواريخ والعديد من الطائرات المسيرة وقامت باختطاف سفينة وعطلت طرق الملاحة الدولية الرئيسية، من خلال إجبار شركات الشحن على تحويل مسار سفنها لتبحر آلاف الكيلومترات حول رأس الرجاء الصالح، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كانت إسرائيل و/أو القوات المتحالفة معها ستقوم بالرد ومتى سيكون هذا الرد.

شهدت استراتيجية الحوثيين في منطقة البحر الأحمر العديد من التغيرات والتحولات الطفيفة، لكنها في الوقت نفسه مهمة لما تحمله من أثر على الجهة التي تستهدفها الجماعة. فقد شهدت الأيام الأولى من شهر نوفمبر/تشرين الثاني هجمات مماثلة لتلك التي شنتها في أكتوبر/تشرين الأول، حيث أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن إطلاق وابل من الصواريخ والطائرات المسيرة التي استهدفت مدينة إيلات الساحلية الإسرائيلية في 1 و6 و9 و14 /نوفمبر/تشرين الثاني، وحتى إسقاط طائرة أمريكية بدون طيار من طراز MQ-9 في منطقة البحر الأحمر في 9 نوفمبر/تشرين الثاني. ومع مرور الوقت خلال شهر نوفمبر، أصبحت هجمات الحوثيين تركز بشكل متزايد على تعطيل الشحن الدولي في البحر الأحمر.

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، أن الجماعة "لن تتردد" في استهداف أي سفينة إسرائيلية. وبعد خمسة أيام، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني على وجه التحديد، قام يحي سريع بتحديث هذه الاستراتيجية ووسّع نطاق التهديدات لتشمل أي سفينة في البحر الأحمر ترفع العلم الإسرائيلي أو تقوم بتشغيلها أو تعود ملكيتها لشركات إسرائيلية. كما دعا دول البحر الأحمر إلى المساعدة في التعرف على السفن الإسرائيلية، والتي غالبًا ما تبحر بدون أعلام. وفي غضون ساعات، قامت قوات الحوثيين باختطاف سفينة "جالاكسي ليدر"، وهي سفينة شحن تديرها اليابان ولها صلات بالملياردير الإسرائيلي أبراهام أونغر. ووفقاً لمصادر في البحرية وخفر السواحل التابعة للحوثيين، فإن قوات الحوثيين حاولت اعتراض السفن لثلاث مرات سابقة خلال اليومين التي سبقت عملية الاستيلاء على السفينة.

حظيت عملية اختطاف السفينة بتغطية إعلامية واسعة، بعد قيام القوات البحرية الحوثية بالنزول من طائرة هليكوبتر

ومحاصرة السفينة في عملية منسقة للغاية، وقامت بتصوير الهجوم ليتم بثه لاحقًا. وأدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودول عدة هذا الهجوم، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء لإنقاذ أفراد طاقم السفينة البالغ عددهم 25 شخصًا. ومن جانبهم، قام الحوثيون بنقل السفينة عدة مرات، حيث نقلوها من منطقة بالقرب من ميناء الحديدة إلى موقع بالقرب من السفينة البديلة عن خزان صافر العائم (اليمن) قبل أن يتم نقلها إلى خليج محمي يُعرف باسم خليج دقنوا، وفقًا لقوات خفر السواحل التابعة للحوثيين. وفي سخرية من الإدانة الدولية، نشر ناشطون مؤثرون تابعون للجماعة مقاطع فيديو لاقت رواجًا واسعًا وهم يحولون السفينة إلى غنيمة حرب، واصفين الرهائن بأنهم "ضيوف" ويقدمون لهم القات، بل ويوفرون للزائرين الذين يرغبون في قضاء إجازاتهم رحلات إلى سطح السفينة.

في أعقاب عملية الاختطاف، بدا أن استراتيجية الحوثيين ركزت مرة أخرى على الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة، حيث أسقطت السفن الحربية الأمريكية طائرات مسيرة انطلقت من مناطق سيطرة الحوثيين في 23 و 29 نوفمبر/تشرين الثاني. كما استهدفت صواريخ يشتبه بأنها للحوثيين المدمرة "يو إس إس ميسون" بعد أن ألقت القبض على خمسة قراصنة – قيل إنهم صوماليون – حاولوا اختطاف سفينة سنترال بارك التجارية في خليج عدن. تلى ذلك هجوم آخر في 3 ديسمبر/ كانون الأول، حيث أصابت صواريخ يشتبه بأنها للحوثيين ثلاث سفن تجارية في المياه الدولية جنوب البحر الأحمر، وادعت الجماعة لاحقًا أن اثنتين على الأقل من تلك السفن مرتبطة بإسرائيل.

وفي 9 ديسمبر/كانون الأول، أعلن يحيى سريع مرة أخرى عن النطاق الموسع لاستراتيجية الحوثيين في البحر الأحمر، بإعلانه أن الجماعة ستبدأ باستهداف ومهاجمة جميع السفن المتجهة إلى إسرائيل، بغض النظر لمن تؤول ملكيتها. وأفادت بعض التقارير بأنه خلال الفترة بين 10 و14 ديسمبر/كانون الأول، استهدفت هجمات الحوثيين فرقاطة فرنسية وسفن شحن تجارية تحمل أعلام النرويج وجزر مارشال وهونغ كونغ. وكان هجوم 11 ديسمبر/كانون الأول، هو الهجوم الوحيد الذي أصاب هدفه ليستهدف ناقلة سترينديا التي ترفع العلم النرويجي، مما أشعل النار في هيكلها. واستجابت المدمرة الأمريكية لنداء الإغاثة وأنقذت السفينة، ولم يصب أي من أفراد الطاقم بأي أذى، بينما شككت بعض شركات الشحن مزاعم الحوثيين بأن هذه السفن كانت تبحر باتجاه إسرائيل.

من الناحية التكتيكية، بدأت قوات الحوثيين في ارتجال مناورات بحرية ودمج التكنولوجيا الجيومكانية والاستخبارات مفتوحة المصدر، لرصد وتحديد السفن التي سيتم مهاجمتها واستهدافها. ومنذ 12 نوفمبر/تشرين الثاني على الأقل، تقوم قوات الحوثيين بتدريب جنودها في فرق هجوم بحرية برمائية، مع تدريبات تشمل إطلاق صواريخ وهمية تستهدف سفن بحرية وهمية وعمل محاكاة للغارات على السفن. كما التقى ضباط البحرية الحوثية مرتين على الأقل خلال هذا الشهر في غرفة عمليات مشتركة في ميناء الحديدة لتحديث استراتيجيات دوريات الاستكشاف البحرية. وفي 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، اتفق القادة على أن تتكون الدوريات الاستكشافية من ثلاث مجموعات، تتكون كل مجموعة من زورقين سريعين وزورق اتصالات وطائرة بدون طيار. وقد تم تجهيز قوارب الاتصالات بجهاز اتصال دولي (AIS)، بما يُمكّن الدوريات البحرية من التواصل بالسفن ومخاطبتها، فيما تقوم الطائرات المسيرة بجمع إحداثيات وصور السفن ونقلها إلى المراكز البرية للعمليات. ونص اجتماع آخر في 4 ديسمبر/كانون الأول، على إضافة زورقين إلى تشكيلات الدوريات البحرية، المسؤولة عن زرع الألغام البحرية في حال رفضت السفن المستهدفة التجاوب والتعاون، أو في حال واجهت الدوريات سفن حربية مُعادية. كما أكد قادة عسكريون حوثيون أن فرق المخابرات قد كُلّفت بتتبع إحداثيات السفن ونقلها إلى "كتائب الصواريخ" البرية – وهي عملية يُرجح سهولتها بسبب وجود عشرات من أجهزة التقوية التي قام الحوثيين بتركيبها على أبراج الانترنت (4G) في سواحل الحديدة – بحسب مصادر في الحديدة وغرفة القيادة والسيطرة البحرية التي يديرها الحوثيون. وذكرت مصادر أن أجهزة التقوية هذه تعمل على توسيع نطاق قدرات تتبع السفن البحرية بمسافة قدرها حوالي 20 ميلاً بحرياً. كما أفادت بأن سفينة استخبارات إيرانية مشتبه بها رست في جنوب وشمال البحر الأحمر في 3 و5 ديسمبر/كانون الأول على التوالي.

الأمر الذي لا يزال غامضًا حتى الآن هو كيف سيكون رد القوى الدولية، فمنذ شهرين تقريباً، استمرت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر بلا انقطاع. وباستثناء العقوبات الأمريكية ضد بعض الأفراد الحوثيين والتواجد المتزايد للسفن الحربية البريطانية والأمريكية والإسرائيلية، لم يتم اتخاذ سوى القليل من التدابير الهجومية لردع الجماعة. ومع إعلان المزيد من شركات الشحن الكبرى رفضها الإبحار عبر هذا الممر المائي، فإن هذا مؤشر على أن الرد قد يكون وشيكًا. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل تحالف بحري لمواجهة هجمات الحوثيين، لكن يبدو أنها واجهت تحديات في قبول المشاركة في هذا التحالف، حيث رفضت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا ومعظم الشركاء العرب الانضمام رسميًا لهذا التحالف، على الرغم من احتمال وجود تعاون من وراء الكواليس، فضلاً عن أنه لا يزال حدود المشاركة والتنسيق بين الدول المشاركة بهذا التحالف غير واضحة ويكتنفها الغموض.

قد يعزى الإحجام عن المشاركة لمخاوف يُثيرها التضامن الشعبي المتزايد مع فلسطين أو من التحذيرات شديدة اللهجة التي صدرت من إيران بأن مثل هذا القوة في البحر الأحمر من شأنها أن تخلق "مشاكل كبيرة". وأفادت بعض التقارير أن المفاوضين العُمانيين تواصلوا مع مسؤولين حوثيين في 16 ديسمبر/كانون الأول، لكن الجماعة لا تزال ثابتة على سياستها المتمثلة في استمرار العمل العسكري في البحر الأحمر حتى يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة.

الحوثيون يشنون هجمات في مأرب ويحاولون اغتيال رئيس أركان الجيش

في خضم الصخب الناجم عن الهجوم البحري الذي استهدف الأصول الإسرائيلية وسفن الشحن البحرية في البحر الأحمر وكذا محادثات السلام الجارية مع المفاوضين السعوديين، قامت قوات الحوثيين في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، بشن أكبر هجماتها منذ عدة أشهر ضد القوات الموالية للحكومة في مأرب. وتركزت الاشتباكات حول جبهة الكسارة شمال غرب مدينة مأرب، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية جنود موالين للحكومة وعدد غير مؤكد من عناصر الحوثيين. كما أفادت مصادر أن قوات الحوثيين انتشرت من مديرية نهم في شمال شرق محافظة صنعاء إلى الجبهات المحيطة بمدينة مأرب، ونفذت مناورات عسكرية بالقرب من جبهة ماس في مديرية مدغل. وبحسب مصادر من الجيش الحكومي ورجال قبائل يقاتلون إلى جانب الجيش، كانت لدى القوات الموالية للحكومة معلومات استخباراتية عن هجوم وشيك للحوثيين قبل إطلاقه.

في مديرية وادي عبيدة شرق مدينة مأرب، نجا رئيس أركان الجيش الحكومي صغير بن عزيز، من محاولة اغتيال، فيما اتهم مسؤولون حكوميون الحوثيين بالتورط في هذه المحاولة. وبحسب التقارير، كان بن عزيز عائدًا من اجتماع مع محافظ محافظة مأرب وعضو مجلس القيادة الرئاسي سلطان العرادة، عندما استهدفت سيارة مفخخة موكبه بالقرب من محطة بن قماد التي تقع على طريق صافر، الرابط بين مدينة مأرب ومديرية العبر التابعة لحضرموت. وبحسب مصدر طبي محلي، فإن الانفجار أدى إلى إصابة اثنين من المرافقين له في الموكب، وأربعة من أفراد عائلة تعمل في مزرعة مجاورة، لكن بن عزيز غادر سالمًا ولم يُصب بأذى.

شهدت الأيام التي أعقبت الهجوم على مدينة مأرب هدوءا نسبيًا. فلمدة أسبوعين تقريبًا، لم يتم الإبلاغ إلا عن القليل من تطورات الأوضاع الرئيسية في مأرب. ولكن بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، بدا أن الحوثيين يقومون مرة أخرى بتعزيز وتحصين المناطق المحيطة بمدينة مأرب مع شنهم لغارات صغيرة. وفي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني، تم نشر تعزيزات على طول سلسلة جبال البلق الشرقي ومواقع في منطقة لعيرف غرب مدينة مأرب. وبحسب مصادر عسكرية موالية للحكومة، حاولت قوات الحوثيين التسلل إلى معسكرات الجيش الحكومي في المنطقة لكن محاولاتها باءت بالفشل. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني، هاجمت قوات الحوثيين القوات الحكومية في منطقة الزور بمديرية صرواح. وبحسب إفادة سكان محليين، فقد تم نشر نحو 200 جندي حوثي في اليوم التالي في جبهة أبلح بمديرية العبدية جنوب مأرب.

وبينما يبدو أن الوفد الحوثي يتفاوض على السلام مع الرياض، يظل من الواضح أن الجماعة لديها خططها الخاصة فيما يتعلق بالمحافظة الغنية بالنفط.

الحوثيون يستهدفون القوات المشتركة في الحديدة

شهدت المناطق الساحلية في جنوب الحديدة اشتباكات عنيفة هذا الشهر، حيث اشتبكت القوات المشتركة مع قوات الحوثيين في مديرية التحيتا جنوبي المحافظة، والتي عادةً ما تشهد تبادلًا منتظمًا لإطلاق قذائف الهاون ولكن نادرًا ما يتم الإبلاغ عن خسائر كبيرة. كما اندلعت عدة اشتباكات روتينية على خطوط التماس الأمامية بين قوات الحوثيين في منطقة الحجروفة وجنود القوات المشتركة المتمركزين في منطقة الحيمة الساحلية، حيث تكررت هذه المواجهات لأكثر من اثنتي عشرة مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت أطول فترة سلام ووقف للأعمال العدائية لمدة أربعة أيام فقط خلال الفترة بين 18 و22 نوفمبر/تشرين الثاني. وقد تبادل الطرفان القصف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في منطقة الغويرق التي تقع شمال منطقة الحيمة الساحلية.

في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، وفي تصعيدٍ كبير، تقدمت قوات الحوثيين نحو مواقع القوات المشتركة في منطقة الحيمة الساحلية، متجاوزة الخطوط الأمامية للواء الأول زرانيق، كما داهمت ثكنة تابعة للواء التاسع عمالقة المدعوم إماراتيًا. وخلال المداهمة، استولى الجنود الحوثيون على عربتين عسكريتين قبل الانسحاب من الموقع. وأسفرت هذه الاشتباكات

عن مقتل مقاتل حوثي وإصابة ثلاثة آخرين، كما قتل جندي من القوات المشتركة وأصيب تسعة آخرون. وبعد شهر واحد بالضبط، أي في 10 ديسمبر/كانون الأول، استهدفت غارة جوية شنها الحوثيون بطائرة مسيّرة ثكنة تابعة للواء الأول زرانيق، مما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة أربعة آخرين. وبحسب مصدر في قيادة محور التحيتا التابع للحكومة، فإن عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح زار المنطقة وقيل إنه غادر قبل أقل من ساعة من حدوث الغارة. ومن المرجح أن يستمر حدوث مثل هذا النوع من التصعيد الطفيف بشكل متكرر في المستقبل.

تطورات أخرى في سطور

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني: أطلقت قوات الحوثيين صاروخًا باليستيًا سقط بالقرب من مخيم للنازحين بين منطقتي الروضة والسويداء شمال غرب مدينة مأرب، بحسب إفادة أحد النازحين وعمال الإغاثة الإنسانية في المخيم. ولم ترد أنباء عن وقوع أضرار، لكن دوي الانفجار أثار ذعر السكان.

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني: توفي عز الدين صالح محمد الحبجي، أحد سكان مديرية الزاهر بمحافظة البيضاء، كما زُعم، بسبب تعرضه للتعذيب في سجن الأمن المركزي الذي يديره الحوثيون بصنعاء. وقد اعتقلت قوات الحوثيين الحبجي في أغسطس/آب 2022 في البيضاء، وأمضى بعض الوقت في سجون البيضاء وذمار قبل أن يتم نقله إلى سجن الأمن المركزي بصنعاء الذي يشرف عليه أبو شهاب المرتضى. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني، تم الإعلان عن وفاة شاب آخر، هو محمد أحمد وهبان، وظهرت عليه علامات تعذيب، بعد أن قضى ثلاث سنوات في سجون الحوثيين في صنعاء.

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني: عقد رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي، اجتماعًا مع القادة العسكريين الجنوبيين بحضور قائد قوات درع الوطن بشير الصبيحي لأول مرة. وركز الاجتماع على التطورات السياسية والأمنية الأخيرة. وقد تم إنشاء قوات درع الوطن مطلع هذا العام من قبل السعودية ووضعتها تحت إمرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: نظم نادي المعلمين اليمنيين وقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام في أمانة العاصمة صنعاء، للمطالبة بالإفراج عن رئيس النادي أبو زيد الكميم، وعدد من مرافقيه الذين تم اعتقالهم واحتجازهم دون مبرر قانوني في سجون الحوثيين، كما طالب المتظاهرون بدفع رواتبهم. وكانت عناصر الأمن والمخابرات الحوثية اعتقلت الكميم في 8 أكتوبر/تشرين الأول، لتنظيمه وقفات احتجاجية تطالب بدفع رواتب المعلمين. وفي وقتٍ لاحق، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقل عناصر جهاز الأمن والمخابرات الحوثي عبد الخالق الحماطي، نجل نائبة رئيس نادي المعلمين اليمنيين والأستاذة الجامعية حياة منصر، وذلك لإجبار والدته على التوقف عن تنظيم الاحتجاجات للمطالبة بدفع رواتب المعلمين. وتقود حياة منصر نادي المعلمين منذ اعتقال أبو زيد الكميم في أوائل أكتوبر.

9 ديسمبر/كانون الأول: زعم تنظيم القاعدة أنه أجرى عملية تبادل للأسرى مع "مرتزقة إماراتيين" في محافظة شبوة، حيث أفادت مصادر أن أعضاء من السلطة المحلية في شبوة قد قايضوا اثنين من المسلحين مقابل نجل مسؤول حكومي ونجل قائد عسكري كان قد تم اختطافه قبل عدة أشهر. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول، أوقف محافظ محافظة شبوة عوض بن الوزير العولقي مديري الأمن السياسي والأمن القومي بالمحافظة بسبب دورهما في صفقة التبادل هذه

سلال غذائية معدة من هيئة الزكاة التابعة لسلطة الحوثيون في صنعاء ، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء

الاقتصاد

هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن

يهدد استيلاء قوات الحوثيين على سفينة مرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وكذا الهجمات المتكررة على السفن التجارية بزيادة الضغط على الاقتصاد اليمني بسبب ارتفاع تكاليف الشحن إلى البلاد. ويواجه الشحن إلى اليمن حاليًا بالفعل زيادة في تكاليف النقل والخدمات اللوجستية نظراً لتصنيف اليمن على أنها منطقة "عالية المخاطر". فبحسب تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021، فإن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لتغطية الخسائر أو الأضرار المحتملة للسفن تسببت في زيادة تكلفة التأمين على الشحن إلى ميناء عدن بمعدل 15 ضعفا بالمقارنة بتكلفة التأمين العادية. والمستهلكون اليمنيون هم من يتحملون تكاليف التأمين الإضافية هذه في نهاية المطاف والتي تصل إلى أكثر من 20 مليون دولار أمريكي سنويًا.

في حين لا تزال الانعكاسات الاقتصادية الكاملة على عمليات الشحن إلى اليمن نتيجة استيلاء الحوثيين على سفينة "جالاكسي ليدر" وهجماتهم الأخرى غير واضحة المعالم حتى الآن، إلا أن المحللين يتوقعون أن تؤدي حادثة الاستيلاء على السفينة إلى زيادة أقساط التأمين على السفن، لا سيما في ظل الاتساع الحالي للمنطقة ذات المخاطر العالية بالقدر الذي يعكس النطاق المتزايد لهجمات وقدرات الحوثيين. وقد تضاعفت تكاليف التأمين على السفن بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول، ومن المرجح أن تستمر في الارتفاع. فبحسب تصريحات أحد رجال الأعمال المحليين، فإن أسعار الشحن التي تكبدها قد ارتفعت بالفعل بنسبة 50 بالمائة. ومما يزيد من حدة التداعيات هو اعتماد اليمن على الأغذية المستوردة من الخارج، حيث يتم شحن أكثر من 80 بالمائة من هذه الأغذية من الخارج، معظمها عبر موانئ الحديدة. وفي الوقت الذي كان لحملة الحوثيين انعكاسات سلبية، من المهم الإشارة إلى أن الكثير من واردات إسرائيل تأتيها عبر البحر الأبيض المتوسط.

مزاعم بيع الحكومة اليمنية النفط الخام للإمارات .. تحت المجهر

أثار الكشف عن خطة حكومية لبيع النفط الخام اليمني بسعر مخفض لشركة إماراتية استياءً واسع النطاق، حيث انتقد المعارضون الصفقة المحتملة باعتبارها إهدارًا للموارد الطبيعية للبلاد. في المقابل، دافعت الحكومة عن هذه الخطوة باعتبارها ضرورية لتحقيق الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها. وكشفت وثيقة مسربة من مكتب رئيس الوزراء في يونيو/ حزيران، أن وزارة النفط والمعادن اليمنية تفاوضت على صفقة مع شركة "إيمو" الإماراتية لشراء 3.5 مليون برميل من النفط الخام من المخزون الحالي في حضرموت وشبوة بخصم 35% عن السعر العالمي، و14.5 مليون برميل أخرى من الإنتاج النفطي المستقبلي مقابل خصم 30% عن السعر العالمي. وفي المقابل، ستوفر شركة "ايمو" الوقود لتشغيل محطات الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

أوضحت الوثيقة المسربة مبررات الصفقة، مشيرةً إلى إن الحكومة في وضع اقتصادي حرج، مما حد من قدرتها على الاضطلاع بمهامها الأساسية بالشكل المطلوب، أو توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، أو دفع رواتب القطاع العام بصورة منتظمة. وقد توقفت صادرات النفط التي تعتبر المصدر الرئيسي للعائدات الحكومية، منذ هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على البنية التحتية لموانئ تصدير النفط في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022. وأثارت الأنباء بشأن هذه الصفقة المحتملة انتقاداتٍ واسعة تركزت معظمها حول الطبيعة السرية لهذه الصفقة وسعرها المنخفض. وبحسب ما ذكرته بعض وسائل الإعلام، فإن صفقة بيع 18 مليون برميل من النفط الخام ستحقق إيرادات قدرها 1.1 مليار دولار، في حين تتجاوز قيمة النفط الفعلية 1.6 مليار دولار بالسعر العالمي.

أفادت تقارير بأن الصفقة تجاوزت إجراءات الموافقات والتعاقدات المعمول بها، ولم تخضع لتدقيق ومراجعة الهيئات الحكومية أو التشريعية. وقد تم استدعاء رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد، لتقديم توضيح حول كيفية التفاوض على عقد هذه الصفقة خارج الآليات القائمة للشفافية والمساءلة. وطالب نائب رئيس مجلس النواب موافاته بنسخة من قرار اللجنة العليا لتسويق النفط، بشأن العرض المقدم من الشركة الإماراتية والاتفاقية الموقعّة مع الشركة المصدرة. ومما يزيد حدة الجدال أنه لم يسبق في اليمن أن تم بيع الإنتاج المستقبلي من النفط، ويقول المعارضون بأن هذه الخطوة قد تقوض السيادة الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

الإمارات ترسل شحنة وقود طارئة إلى عدن

وصلت شحنة وقود طارئة من الإمارات إلى عدن في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى محطات الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن، التي تعاني من انقطاعات منتظمة في التيار الكهربائي لعدة أشهر بسبب نقص الوقود. وأعلن السفير الإماراتي لدى اليمن محمد حمد الزعابي عن تسليم الوقود عقب اجتماع مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في عدن. وأصدرت المؤسسة العامة للكهرباء المملوكة للحكومة عدة بيانات منذ أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، حذرت فيها من أن محطات الكهرباء في المدينة قد تضطر إلى الإغلاق التام في حال لم تتوفر كميات جديدة من الوقود. وبحسب ما ذكرته المؤسسة، فقد تراجعت إمدادات الوقود لتصل إلى 4000 طن في أكتوبر/تشرين الأول، وهي كمية تكفي لتشغيل محطات الكهرباء لمدة أربعة أيام فقط في محافظات عدن وأبين ولحج والضالع. وفي ظل أزمة الكهرباء في عدن، والتي استمرت منذ الصيف، ناشدت المؤسسة العامة للكهرباء الحكومة مرارًا وتكرارًا بالتدخل وسرعة توفير الوقود لمحطات الكهرباء. وفي بيان منفصل، صدر في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، ناشدت المؤسسة قوات الأمن المحتجة في مديرية زنجبار بمحافظة أبين بالسماح بمرور ناقلات وقود النفط الخام القادمة من محافظة شبوة لتزويد محطة بترومسيلة بالوقود لتوليد الكهرباء في عدن.

تعد شحنة الوقود الإماراتية هذه أحدث محاولة تبذلها أبوظبي لدعم قطاع الكهرباء في مناطق سيطرة الحكومة. وفي أواخر عام 2022، وقعت وزارة الكهرباء والطاقة وشركة مصدر -وهي شركة رائدة في مجال الطاقة المتجددة والتي تعرف أيضًا باسم "أبوظبي لطاقة المستقبل"- اتفاقية لبناء محطة للطاقة الشمسية في عدن. ويشمل هذا المشروع، الذي يهدف إلى توليد 120 ميغاوات في الساعة، بناء محطات تحويل وشبكة خطوط لتوزيع الكهرباء على أحياء عدن المختلفة. وقال رئيس الوزراء معين عبد الملك سعيد، في حينه، بأنه من المقرر الانتهاء من هذا المشروع بحلول يونيو/ حزيران 2023. وكانت وسائل إعلام قد أشارت مؤخرًا إلى أن عملية بناء محطة الكهرباء في مراحلها الأخيرة، دون توضيح متى سيتم تشغيلها. إنجاز هذا المشروع، من المفترض أن يساعد في التخفيف من اعتماد الحكومة على الوقود المستورد لتشغيل محطات الكهرباء في عدن.

بدأت عدن والمحافظات الأخرى في نطاق سيطرة الحكومة تعاني من انقطاعات التيار الكهربائي لفترات طويلة بعد نفاد كمية الوقود الممنوحة من السعودية في أبريل/نيسان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بدأ البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن (SDRPY) بتزويد الحكومة بأكثر من 1.2 مليون طن من مادتي الديزل والمازوت، بقيمة إجمالية قدرها 422 مليون دولار أمريكي، من أجل توليد الطاقة الكهربائية في أكثر من 80 محطة كهرباء. وفي أوائل أغسطس/آب 2023، تم الإعلان عن منحة سعودية جديدة بقيمة 1.2 مليار دولار لمعالجة العجز في ميزانية الحكومة وتغطية النفقات، بما في ذلك شراء الوقود لتشغيل محطات الطاقة، والذي يقدر بتكلفة تتراوح بين 75 و100 مليون دولار شهريًا. وأكدت المؤسسة العامة للكهرباء وصول 13 ألف طن من الوقود إلى ميناء عدن في 22 أغسطس/آب، ولكن لم يتم الإعلان عن أي شحنات وقود سعودية أخرى. ووجهت الاحتجاجات التي خرجت بصورة منتظمة في عدن ومحافظات أخرى انتقاداتها للحكومة لفشلها في إيجاد وتطوير حلول مستدامة لمعالجة الأزمة المزمنة في الكهرباء.

القضاء يحقق في اتهامات بالفساد بقطاع الكهرباء في عدن

في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، أحال النائب العام القاضي فوزي علي سيف، شكوى مقدمة ضد الحكومة بشأن الفساد بقطاع الكهرباء في عدن إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، حيث تم تقديم هذه الشكوى من قبل التيار الوطني للتصحيح والبناء، وهي منظمة مدنية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تم إنشاؤها مؤخرًا. وقد حثت المنظمة النائب العام على الشروع بإجراء تحقيق محايد وشفاف في القضايا داخل قطاع الكهرباء في عدن. فعلى الرغم من تخصيص الحكومة حوالي 3 ملايين دولار يوميًا لشراء إمدادات الوقود لتشغيل محطات الكهرباء والطاقة في جميع أنحاء المناطق الجنوبية، إلا أن انقطاع التيار الكهربائي لا يزال مستمرًا، مما يثير احتجاجات منتظمة للسكان الغاضبين.

قيمة الريال اليمني بفئاته الورقية الجديدة تواصل الانخفاض

استمرت قيمة الريال اليمني بفئاته الورقية الجديدة في مناطق سيطرة الحكومة بالتراجع على مدار نوفمبر/تشرين الثاني وأوائل ديسمبر/كانون الأول، حيث انخفضت قيمته بأكثر من 1 بالمائة، من 1,521 ريالا يمنيا في أواخر أكتوبر/تشرين الأول إلى 1,542 ريالا يمنيا مقابل الدولار الواحد اعتبارًا من 12 نوفمبر/تشرين الثاني. واستعاد قيمته في نهاية الأسبوع التالي، لتصل إلى 1,505 ريالات لكل دولار بدءً من 19 نوفمبر/تشرين الثاني، قبل أن يواجه موجة جديدة من التراجع في قيمته لينتهي الشهر عند سعر تداول 1,533 ريالا يمنيا مقابل الدولار الواحد. ويأتي هذا التقلب بعد فترة من التراجع الكبير في قيمة الريال خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، حيث فقد الريال أكثر من 5 بالمائة من قيمته، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ أواخر عام 2021.

فيما واصل الريال خلال شهر ديسمبر/كانون الأول هذا الاتجاه من التراجع ليتم تداوله عند 1,543 ريالا يمنيا للدولار الواحد حتى تاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول. وقد شهد الريال، الذي كان يتداول بسعر صرف 1,544 ريالا لكل دولار في 10 ديسمبر/كانون الأول، تراجعًا استمر لفترة وجيزة ليصل إلى 1,553 ريالا يمنيا للدولار الواحد خلال منتصف الأسبوع قبل أن يتعافى قليلًا بعد أيام.

واجه الريال اليمني بعملته الورقية الجديدة هذا الانخفاض في قيمته بعد أن استنفد البنك المركزي اليمني الذي تديره الحكومة احتياطياته من العملة الأجنبية في نهاية أكتوبر/تشرين الأول، مما أجبره على تعليق مزادات بيع العملات الأجنبية التي كان يعقدها اسبوعيًا والتي ساعدت في تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار قيمة الريال. وقد تم الإعلان عن منحة سعودية بقيمة 1.2 مليار دولار في أغسطس/آب لتمويل الميزانية الحكومية ودعم قيمة الريال، إلا أن الرياض لم تفرج إلا عن مليار ريال سعودي (أي ما يعادل حوالي 267 مليون دولار أمريكي) كدفعةٍ أولى. ومنذ استلام الدفعة الأولى من المنحة السعودية، عقد البنك المركزي اليمني في عدن 14 مزادًا لبيع العملات الأجنبية، حيث باع 321 مليون دولار أمريكي من احتياطي العملة الأجنبية -المحدود أصلًا- إلى البنوك اليمنية بهدف المساعدة في تمويل استيراد السلع الأساسية وتخفيف الضغط على الريال اليمني.

مع استنفاد الاحتياطي من العملة الأجنبية في الوقت الراهن، من المتوقع أن يؤدي التأخر في إطلاق دفعة جديدة من الأموال لتغذية احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي في عدن، إلى زيادة التراجع في قيمة الريال وتضخم أسعار المواد الغذائية.

وظلت قيمة الريال اليمني بفئاته الورقية القديمة في مناطق سيطرة الحوثيون مستقرة، حيث تم تداولها بمتوسط سعر صرف عند 535 ريال يمني مقابل الدولار الواحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

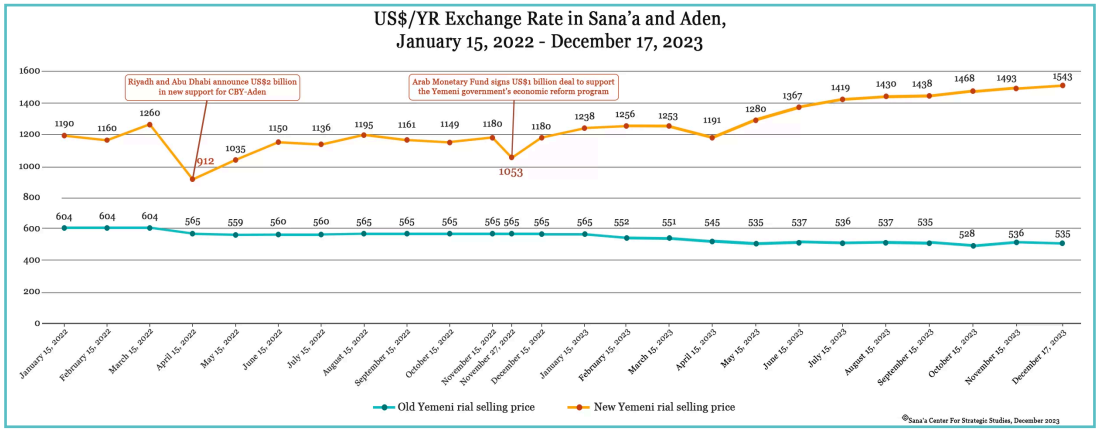

برنامج الأغذية العالمي والحوثيون يتوصلان إلى اتفاق لاستئناف المساعدات الغذائية

منتصف ديسمبر/كانون الأول، قال موظف أممي مُقيم في صنعاء، ودبلوماسي غربي لمركز صنعاء، إن برنامج الأغذية العالمي توصل إلى اتفاق مع سلطات الحوثيين لاستئناف برنامج التوزيع العام للأغذية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة. بحسب ما ورد، فقد تم إبرام الاتفاق، الذي لم يتم الإعلان عنه، مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي الذي يديره الحوثيون، وسيساعد في توجيه المساعدات إلى الأسر الأكثر ضعفًا واحتياجًا. وسيتولى برنامج الأغذية العالمي مسؤولية تحديد المستفيدين، وتعهدت سلطات الحوثيين بالامتناع عن التدخل في تخصيص المساعدات الغذائية.

وحتى مع وجود اتفاق فوري، أشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن مسألة استئناف توزيع المساعدات الغذائية قد تستغرق ما يصل إلى أربعة أشهر بسبب انقطاع سلسلة الإمداد والتوريد، وكذا استنفاد مخزون المواد الغذائية بالكامل تقريبًا في مناطق سيطرة الحوثيون. ويستمر البرنامج في تقديم المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة الحكومة للأسر الأكثر ضعفًا، بما يتماشى مع التعديلات التي تم إجراؤها في أغسطس/آب 2022.

في 5 ديسمبر/كانون الأول، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن تعليق توزيع المساعدات الغذائية العامة في مناطق سيطرة الحوثيين. وقال البرنامج بأن هذه الخطوة تأتي في ظل التمويل المحدود الذي يواجهه البرنامج، مع عدم وجود اتفاق مع سلطات الحوثيين بخصوص تنفيذ برنامج أصغر يستهدف الأسر الأشد احتياجًا. وقد تم اتخاذ هذا "القرار الصعب"، بالتشاور مع الجهات المانحة، بعد ما يقرب من عام من المفاوضات غير الناجحة مع سلطات الحوثيين لتقليص عدد المستفيدين من 9.5 مليون إلى 6.5 مليون شخص مستفيد. فعلى الرغم من التداعيات السلبية الحقيقية لقطع المساعدات الغذائية في مناطق سيطرة الحوثيون، إلا أن تعنت سلطات الحوثيين لم يكن مفاجئًا. فقد منحت الترتيبات السابقة الحوثيين سيطرة شبه كاملة على دخول المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وتمكنت الجماعة من حرف المساعدات الإغاثية الغذائية عن مسارها إلى الأفراد الموالين لها لكسب تأييدهم السياسي، أو تجنيدهم لجبهاتها، أو بيعها في السوق السوداء بأسعار باهظة.

انتقدت عشرات المنظمات غير الحكومية قرار تعليق المساعدات، حيث أشارت إلى إنه سيؤثر على نحو 9.5 مليون شخص في المناطق الشمالية من اليمن، بينما غابت تفاصيل المفاوضات بين البرنامج والحوثيين إلى حدٍ كبير فيما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي أعقاب الإعلان عن تعليق البرنامج للمساعدات، حاولت وسائل الإعلام والسياسيون والناشطون الموالون للحوثيين تصوير هذه الخطوة على أنها جزء من ممارسات أمريكية إمبريالية تهدف إلى معاقبة الحوثيين والشعب اليمني بأكمله، نظرًا لموقفهم المعارض للحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة.

كما سعى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية إلى تصوير قرار برنامج الأغذية العالمي كعقاب جماعي للشعب اليمني، لتضامنه مع الشعب الفلسطيني على خلفية الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر على غزة. وفي 11 ديسمبر/ كانون الأول، التقى الأمين العام للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للحوثيين، إبراهيم الحملي، بمدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) ماركوس ويرني، لمناقشة التوقيف الأخير لمساعدات برنامج الأغذية العالمي في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحوثيون. وفي الاجتماع، اتهم الحملي الأمم المتحدة بتسييس المساعدات الإنسانية – والذي بحسب قوله يعتبر جريمة ضد الإنسانية – في حين رد ويرني بأنه يعمل مع مسؤولي برنامج الأغذية العالمي على مواصلة تقديم المساعدات الإغاثية على الرغم من التحديات المالية.

حالة من الغموض للإيرادات الحكومية في حضرموت، وتعمق الأزمة المالية للحكومة

لا تزال الحكومة المعترف بها دوليًا تواجه أزمة مالية خانقة، بسبب توقف صادرات النفط في أعقاب هجمات الحوثيين بطائرات مسيرة على موانئ النفط الجنوبية في أواخر عام 2022، إلى جانب تأخر وصول الدعم المالي الذي تعهدت به السعودية. كما شهدت الإيرادات الجمركية الحكومية انخفاضًا كبيرًا خلال هذا العام حيث تم تحويل الشحن التجاري بشكل متزايد إلى موانئ الحديدة الواقعة تحت سيطرة الحوثيين بعد قيام التحالف برفع القيود عن هذه الموانئ. كما تفقد الحكومة مصدرًا آخر للإيرادات الحكومية مع الشروع بأعمال الصيانة في مصفاة مأرب بصافر في 28 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي من المقرر أن تستغرق مدة قدرها 25 يومًا. ويتم تكرير ما يقرب من 7000 إلى 8000 برميل من النفط الخام يوميًا في مصفاة مأرب وبيعها في السوق المحلية، حيث يذهب جزء من عائدات التكرير إلى خزينة الحكومة.

لم يعلق مجلس القيادة الرئاسي رسميًا على قرار محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، بوقف توريد عائدات محافظة حضرموت إلى حسابات البنك المركزي اليمني التي تديرها الحكومة. ووفقاً لتصريحات بن ماضي، فإن هذه الخطوة أتت ردًا على فشل الحكومة ووزارة المالية في تزويد السلطة المحلية بمحافظة حضرموت بالتعزيزات المالية المخصصة في الموازنة العامة لتلبية الاحتياجات الخدمية الضرورية وغيرها من أولويات النفقات الأساسية. كما اتهمت السلطة المحلية الحكومة بالتلاعب بحصة حضرموت من عائدات بيع النفط، والتي بحسب اتفاق تم التوصل إليه عام 2019، تحصل محافظة حضرموت على 20 بالمائة من العائدات النفطية في المحافظة. وقد تم التوصل إلى ترتيبات مماثلة في محافظتي مأرب وشبوة.

وعقد بن ماضي اجتماعًا مع زعماء (مقادمة) قبيلة نهد في المكلا بتاريخ 5 ديسمبر/كانون الأول، أعرب خلاله صالح بن علي بن ثابت، زعيم (حكم) القبيلة، عن تأييده لقرار وقف توريد الايرادات النفطية إلى الحكومة المركزية. فيما ترأس قائد الهبّة الحضرمية الثانية حسن الجابري، اجتماعًا طارئًا لقيادة الهبّة الحضرمية في 8 ديسمبر/كانون الأول، وأعلن بأنه سيتم تصعيد الجهود لمعارضة خطوة بن ماضي ودعا قوات التحالف بقيادة السعودية إلى دعمهم "ضد كل المؤامرات" التي تحاك في المحافظة. وأعرب وزير الدفاع محسن الداعري عن تأييده لموقف المحافظ، الذي يتماشى مع سياسة مجلس القيادة الرئاسي المتمثلة في تمكين الحكم المحلي، حد قوله، لكنه قال أن هذا القرار كان مفاجئًا. وقال الداعري خلال اجتماعه مع بن ماضي في 8 ديسمبر/كانون الأول، بأن على "السلطة المركزية أن تقوم بمعالجة الأمور". وبخصوص هذا الأمر، تدخلت الأطراف الدولية المعنية، حيث أكّد سفراء الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع مع محافظ البنك المركزي اليمني في عدن أحمد غالب في 28 نوفمبر على أهمية توريد كافة الإيرادات العمومية بصورة منتظمة إلى البنك المركزي اليمني في عدن، في حين قامت سفيرة بريطانيا عبدة شريف أوبي لدى اليمن بمناقشة هذه المسألة مع بن ماضي خلال اجتماع انعقد في 6 ديسمبر/كانون الأول.

من الناحية العملية، لا يُشكل هذا الإجراء بوقف العائدات سوى ضغط محدود على الحكومة اليمنية- رغم وضعها المالي المتدهور حاليا- نظرا لتوقف صادرات النفط من محافظة حضرموت، التي كانت فيما مضى إحدى مصادر الإيرادات الرئيسية للحكومة، في أعقاب هجمات الحوثيين على موانئ تصدير النفط منذ نوفمبر/تشرين الأول 2022. وقد تجد الحكومة، التي تكافح حاليًا لتغطية رواتب القطاع العام وغيرها من الاحتياجات الأساسية الأخرى، شريان حياة اقتصادي قريبًا.

وفي حين تم الإعلان عن منحة سعودية بقيمة 1.2 مليار دولار في أغسطس/آب، لتمويل ميزانية الحكومة، فقد أفرجت الرياض عن مليار ريال سعودي فقط (أي ما يعادل حوالي 267 مليون دولار) كدفعة أولى. وقال مسؤول حكومي كبير لمركز صنعاء، إن السعودية تعتزم تأجيل الإفراج عن الدفعة الثانية من الدعم لحين استئناف دفع رواتب موظفي القطاع العام في مناطق سيطرة الحوثيون، وهو ما يزال قيد التفاوض بين الرياض والحوثيين، على الرغم أنه يبدو أن هذه المفاوضات متعثرة. ومع غياب تقديم دعم مالي جديد، فمن غير المرجح أن تتمكن الحكومة من صرف رواتب القطاع العام في مناطق سيطرة الحكومة لما بعد ديسمبر/كانون الأول. وقالت مصادر حكومية إنه من المتوقع أن تُطلق السعودية الدفعة الثانية من المنحة في يناير/كانون الثاني لتفادي الانهيار المالي الوشيك للحكومة وسد العجز في خزينتها المستنفدة.

وزارة الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على شبكة تمويل للحوثيين

في 7 ديسمبر/كانون الأول، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على 13 فردًا وكيانًا متهمين بتقديم عشرات الملايين من الدولارات من العملات الأجنبية لجماعة الحوثي، من خلال بيع وشحن المنتجات الإيرانية عبر فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. واستهدفت العقوبات شركات صرافة وشركات تتواجد في دول عدة، من بينها اليمن ولبنان وتركيا، ضمن شبكة يديرها سعيد الجمل، "الوسيط المالي للحوثيين وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني" الذي سبق أن فُرضت عليه عقوبات في يونيو/حزيران 2021. وذكرت مصادر أن هذه الشبكة كانت بمثابة القناة الرئيسية لإيران لإرسال الأموال إلى اليمن.

افتتاحية مركز صنعاء

التوتر الملاحي في البحر الأحمر يُهدد مستقبل اليمن

لطالما كان التوسع إقليمياً طموحا متجذرا لدى جماعة الحوثيين، ويبدو أنهم أخيراً نجحوا عبر شن سلسلة هجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة استهدفت إسرائيل وخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر. تفاجأ عدد من المراقبين بحجم وتأثير عمليات الحوثيين، بعد أن كانوا يميلون إلى الاستخفاف بالجماعة رغم صمودها نحو عَقْد من الزمن في مواجهة الحملة العسكرية السعودية والإماراتية المدعومة من الولايات المتحدة.

من الصعب إنكار أن عمليات الحوثيين أكسبتهم استحسان العالم العربي والإسلامي، ولا يُستغرب تمكّن سلطات صنعاء من حشد آلاف الأشخاص للتظاهر أسبوعياً تضامناً مع أهل غزة، بل وبلغ الأمر حدّ إشادة بعض من معارضي الجماعة المحليين بتوجّهها حسبما يظهر من تصريح أحد كبار القادة العسكريين الموالين للحكومة مؤخرا في حوار خاص: "يجب أن ندفن الخلافات من أجل فلسطين". بالنسبة للحوثيين، تُعدّ هذه فرصة ذهبية لاستغلال الدعم الكبير للقضية الفلسطينية وتعزيز شعبيتهم المتضائلة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، والتحرك من أجل التموضع كسلطة فعلية وحيدة في اليمن أمام العالم الخارجي.

أصبحت وسائل الإعلام الإسرائيلية الآن تصف اليمن بالجبهة الثالثة، في ظل استمرار الاشتباكات في الجبهة الشمالية مع جماعة حزب الله وفي الجبهة الجنوبية بغزّة، ومع التعبئة العسكرية وإجلاء السكان على طول الحدود الشمالية، قد ينكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة تصل إلى 15 في المائة في الربع الرابع من العام الجاري، ويُعزى ذلك جزئيا إلى تغيير سفن الشحن مسارها لتفادي ممر البحر الأحمر، وما ترتب عليه من زيادة في تكاليف التأمين البحري. علقت أغلب شركات الشحن والخدمات اللوجستية العالمية الكبرى حالياً نشاطها في البحر الأحمر الذي يمرّ عبره (وقناة السويس) ما لا يقل عن 30 في المائة من إجمالي سفن الحاويات، الأمر الذي تسبب في تأخر وصول الحاويات إلى وجهاتها، ويُتوقع أن يؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد وتضخّم أسعار السلع عالمياً في وقت يتعافى فيه الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا وحرب أوكرانيا.

ينتاب القوى الغربية القلق من تداعيات عمليات الحوثيين في البحر الأحمر على الاقتصاد العالمي، ولا يُستبعد أن نشهد رداً عسكرياً في المستقبل المنظور، لكن سيكون من الخطأ اعتبار التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لحماية خطوط الشحن التجارية في البحر الأحمر المعروفة باسم عملية "حارس الازدهار" كعلامة على عدم الرغبة في مواجهة الحوثيين. فرُغم الترويج لتحالف دولي يضم 20 دولة على الأقل للتصدي لجماعة الحوثيين، بدا أن واشنطن لم تتمكن من حشد سوى حلفائها الغربيين المقربين ومملكة البحرين بعد أن اختارت كل من السعودية والإمارات عدم المشاركة – ولو رسمياً على الأقل رغم عدم استبعاد أن تكونا من ضمن ثمان دول على الأقل رفضت الكشف علنا عن انضمامها للتحالف المشار إليه. إلا أن الضغط كبير في واشنطن من أجل التحرك وصدّ هجمات جماعة الحوثيين التي اعُتُبر أنها تجاوزت كل الحدود ووضعت هيبة الولايات المتحدة على المحك – باعتبار الأخيرة الوصي المعلن ذاتيا على ما يسمى بـ "النظام القائم على القواعد"، وفي ظل تهديد الإسرائيليين علنا باتخاذ إجراءات أحادية إذا لم يتحرك طرف آخر لوقف الهجمات.

بات بالإمكان فعلاً تبيُّن معالم نَهْج جديد تجاه اليمن، حتى في تفاصيل الصفقة السعودية- الحوثية المنتظرة، ويبدو أن الولايات المتحدة طوت صفحة جديدة وأصبحت مستعدة الآن لقبول تعاون أوثق مع فصائل الحكومة المعترف بها دوليا، حيث التقى المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ بقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي لمناقشة أمن الملاحة البحرية في خليج عدن، بينما تموضع عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح وقوات المقاومة الوطنية التابعة له كحُماة لمضيق باب المندب من قاعدتهم في المخا المطلة على البحر الأحمر. وعلى المدى المتوسط إلى البعيد، قد تعزّز السعودية والإمارات والولايات المتحدة إمدادات الأسلحة تدريجيا إلى القوات المناهضة لجماعة الحوثيين، بهدف اختبار قدرة الحوثيين على تحقيق المزيد من المكاسب الميدانية – لا سيما في المناطق الساحلية – وتقييد وصولهم إلى الأسلحة الإيرانية والخبرة التقنية.

بدا الحوثيون غير مبالين إزاء استعراض الولايات المتحدة للقوة العسكرية –علنا على الأقل – حيث تعهّدت قيادات حوثية بمواصلة الهجمات لحين توقّف الحرب في غزة، بل وهدّدوا باستهداف السفن الحربية الأمريكية، الأمر الذي قد تترتب عليه تداعيات وخيمة على جهود خفض التصعيد المبذولة منذ العام الماضي، وعلى الاتفاق السعودي -الحوثي المُرتقب، وهو ما انعكس في خطاب زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، الذي حذر بالقول: "لا يتصور الأمريكي أن بإمكانه أن يضرب ضربات هنا أو هناك ثم يبعث بوساطات ليهدأ الوضع".

أتاحت الهدنة المبرمة في أبريل/نيسان 2022 مُتنفساً وأملاً لدى المواطنين اليمنيين بقرب انتهاء مأساتهم بعد نحو عَقْد من الحرب، وبالتالي ستكون ضربة قاسية لهم إن بدّد تبجّح الحوثيين بورقة غزة -مهما حظي ذلك بشعبية كبيرة- مسار السلام في اليمن. كلما طال أمد التوترات على البحر الأحمر، زاد خطر تقوّض جهود التهدئة بين الحوثيين من جهة والسعودية والإمارات من جهة أخرى، وينعكس ذلك بالفعل في تهديد الجماعة علناً لأبوظبي. كما لا يجب أن يغيب عن البال أن الضرر الذي لحق بالتجارة العالمية قد يلقي بظلاله على الوضع في اليمن، حيث أن تقييد الوصول إلى البلاد لن يؤدي سوى الى تعقيد عمل وكالات الإغاثة الدولية وزيادة أسعار السلع الأساسية ، وانطلاقا من هذا، تحتاج القوى الغربية إلى التأمل ملياً في تداعيات التدابير العسكرية والاقتصادية التي ستضر باليمن والمنطقة على المدى الطويل، وإن بدت مُغرية حالياً كاستجابة فورية للتوتر الملاحي في البحر الأحمر.

الأهم من هذا كله، يجب وقف الحرب في غزة من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي والسماح بتهيئة ظروف مواتية لحلّ الصراع في اليمن ودفع مسار الجهود لذلك قدماً. فالحرب الحالية تؤكد الحاجة الملحة إلى حلّ شامل للقضية الفلسطينية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإلا ستظل المنطقة محصورة في نفق طويل من العنف وانعدام الاستقرار في ظل غياب سلام عادل ودائم.

دورية لعناصر من خفر السواحل اليمنية موالون لقوات المقاومة الوطنية بقيادة لطارق صالح بالقرب من مضيق باب المندب ، 6 ديسمبر / كانون الأول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء

تعليقات

من مقاتلين في الجبال إلى معطلين للبحر الأحمر: ماذا تعني هجمات الحوثيين بالنسبة لليمن والمنطقة وللاستقرار العالمي

إلينورا أردماغني

أدت الهجمات الحوثية المتزايدة على الأهداف البحرية والساحلية إلى مجموعة متزايدة من المشاكل المحلية والإقليمية والدولية. في الواقع، فإن الحرب البحرية التي يشنها الحوثيون منذ عام 2016، والتي اشتدت حدتها بتزايد وتيرة الهجمات وتعقيدها منذ أن بدأت الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر/تشرين الأول، لها أربع تداعيات متداخلة. أول هذه التداعيات هي حرمان الحكومة المعترف بها دوليًا من عائدات النفط، والثانية تقويض إعادة بناء قوات خفر السواحل اليمنية، والثالثة إبقاء السعودية – جارة اليمن – في حالة تأهب واستعداد دائمين، ويشكّل تهديداً أمنياً لبنيتها التحتية النفطية ومشاريعها العملاقة المرتبطة بـ "رؤية 2030"، والرابعة تعريض حرية الملاحة في جنوب البحر الأحمر للخطر، الأمر الذي سيؤدي إلى التحول السريع في الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى التهديد الذي يأتي من مناطق سيطرة الحوثيين في ظل تصاعد الهجمات تضامناً مع غزة. وتهدد الجماعة حالياً بمنع مرور كافة السفن المتجهة إلى إسرائيل.

حدود القدرات العسكرية للحوثيين

طوَّر الحوثيون بشكل تدريجي من قدراتهم الحربية البحرية غير النظامية (الصواريخ المضادة للسفن أو القوارب التي يتم التحكم بها عن بعد، أو العبوات الناسفة البحرية، أو الألغام البحرية العائمة، أو عمليات الاختطاف)، والترسانة الجوية (الصواريخ والطائرات المُسيرة) لأغراض استخدامها ضد الأهداف البحرية والساحلية. تمكن الحوثيون من تحقيق ذلك على الرغم من أصولهم كحركة مسلحة قادمة من الجبال. وينحدر العدد الأكبر من أتباع الحركة الحوثية من محافظة صعدة الواقعة في شمالي البلاد، والتي تعتبر المعقل الرئيسي لقيادتها السياسية والعسكرية التي لا تزال تتمركز هناك. وتقع مدينة صعدة في وادي جبلي على ارتفاع حوالي 2000 متر فوق مستوى سطح البحر، ساهمت تضاريسها الوعرة وأفسحت المجال لحرب العصابات والاستنزاف التي استخدمتها الجماعة في حروب صعدة ضد الحكومة بين عامي 2004 و2010.

في توسعهم السريع خلال الحرب الأهلية، تمكن الحوثيون من الاستيلاء على الحديدة – المدينة الساحلية الرئيسية على البحر الأحمر – ويسيطرون حالياً على جزر كمران ورأس دوغلاس وتقفاش الاستراتيجية قبالة ساحل الحديدة، الأمر الذي منح الجماعة مسرحاً ثمينًا من الناحية الاستراتيجية لفرض القوة البحرية وتعطيل الملاحة وإغلاق المنطقة. ولم يكن تطورهم ممكناً في تحولهم من حركة تعتمد على حرب العصابات إلى لاعب عسكري أكثر قدرةً لولا تحالف المصلحة الذي تم مع كتلة النفوذ التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح واستيعاب الجنود والعتاد العسكري من الجيش النظامي والحرس الجمهوري. إضافة إلى ذلك، لعبت إيران دورا حاسما في تزويد الحوثيين بالأسلحة المهربة والخبرات اللازمة بهدف فرض قوتهم في البحر الأحمر ومضيق باب المندب. بالنسبة للحوثيين، أصبحت الهجمات البحرية في الوقت الحالي بمثابة أدوات للضغط العسكري والسياسي، كما هو الحال بالنسبة لإيران في شمال بحر العرب. فمنذ عام 2019، وقعت عدة هجمات مرتبطة بإيران ضد ناقلات النفط والسفن التجارية بالقرب من مضيق هرمز وخليج عُمان. وأشار التقرير النهائي لفريق الخبراء للأمم المتحدة المعني باليمن لعام 2020، إلى وقوع "عدد متزايد من الحوادث بما في ذلك عمليات اقتراب وهجمات مشبوهة على السفن المدنية" من قبل الحوثيين في البحر الأحمر.

الجغرافيا المتغيرة للهجمات البحرية

خلال العامين أو الثلاثة الأعوام الأخيرة، تغيرت جغرافية النشاط البحري للحوثيين، حيث كان مضيق باب المندب – خلال الفترة بين 2015 و2017 – هو محور ارتكاز هجمات الحوثيين البحرية، وذلك عقب استيلائهم على معظم المناطق في محافظة تعز. غير أن ذلك لم يدم طويلاً حيث تمكنت قوات المقاومة الوطنية المدعومة إماراتياً بقيادة طارق صالح في 2017 من استعادة السيطرة على منطقة باب المندب (بما في ذلك مدينة المخا الساحلية)، مما دفع الحوثيين إلى الانسحاب شمالًا. منذ ذلك الحين، تحولت نقطة التوتر الرئيسية إلى جنوب البحر الأحمر، على مقربة من ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون.

وفي عام 2018، أفضى اتفاق ستوكهولم الذي تم توقيعه بين الحكومة المعترف بها دوليا والحوثيين برعاية الأمم المتحدة – وسط مخاوف إنسانية متزايدة – إلى إيقاف الهجوم على مدينة الحديدة الساحلية. وعلاوة على الخروقات المتزايدة لوقف إطلاق النار على طول الجبهة، تراجع الحوثيون عن تنفيذ البنود المتعلقة بإعادة الانتشار المتبادل للقوات من موانئ الصليف ورأس عيسى والحديدة، وتوجيه إيرادات الموانئ لدفع رواتب موظفي القطاع العام. كان التموضع العسكري قد تبلور حتى عام 2021؛ عندما قامت القوات المشتركة في الساحل الغربي (تحالف بقيادة طارق صالح يضم كلاً من قوات المقاومة الوطنية والألوية التهامية وألوية العمالقة) بالانسحاب من الساحل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 بغرض إعادة الانتشار إلى جبهات أخرى، الأمر الذي ساعد الحوثيين على استعادة المناطق. وفي سبيل إظهار سيطرتهم من جديد على المنطقة الاستراتيجية وقدرتهم على تعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، نظم الحوثيون عرضا عسكريا في الحديدة، قاموا من خلاله بعرض صواريخ مضادة للسفن.

تداعيات العمليات التي يقوم بها الحوثيون في البحر الأحمر

يأتي على رأس هذه التداعيات والآثار المترتبة للهجمات التي ينفذها الحوثيون على الأهداف البحرية والساحلية، الحرب الاقتصادية ضد الحكومة المعترف بها دولياً. في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، قام الحوثيون – الذين لا يسيطرون على حقول النفط والغاز الرئيسية في اليمن – بمهاجمة البنية التحتية لموانئ تصدير النفط بالصواريخ والطائرات المُسيرة، تقع ضمن مناطق سيطرة الحكومة وهما ميناء الضبة في حضرموت وميناء قنا في شبوة. جاءت هذه الضربات في الوقت الذي كان الحوثيون يجرون محادثات ثنائية سرية مع السعودية، بعد أن فشلوا في انتزاع مزيد من التنازلات من الحكومة خلال مفاوضات لتمديد الهدنة على مستوى البلاد. لم تتسبب الهجمات في إلحاق أي ضرر بالبنية التحتية، غير أنها حالت دون دخول ناقلات النفط الأجنبية إلى الموانئ وبالتالي نقل النفط، وأدت إلى التعليق الفوري لجميع صادرات النفط تقريباً. ووفقاً للحكومة، أسفرت الهجمات عن خسائر في الإيرادات بقيمة 1 مليار دولار، مع انخفاض كبير في أنشطة تصدير النفط.

ويأتي ثانياً الأثر المتعلق بقوات خفر السواحل اليمنية التابعة للحكومة، حيث تخضع قوات خفر السواحل منذ عام 2016 لعملية إعادة بناء تدعمها السعودية والإمارات، في الوقت الذي تتحول فيه مهام هذه القوات من منع الهجمات الإرهابية إلى مكافحة أنشطة التهريب، والتي يكون معظمها من وإلى إيران. غير أن الفرصة ضئيلة أمام خطط إعادة بناء قوات خفر سواحل متماسكة وفعالة وناجحة، طالما استمرت سيطرة الحوثيين على محافظة الحديدة الساحلية وما حولها من الجزر. كل ذلك يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه اليمن في تحقيق الاستقرار – نظراً للموقع الجغرافي الفريد الذي يمتلكه – في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وبحر العرب.

كون اليمن عضواً في القوات البحرية المشتركة – وهي قوة بحرية متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة منذ عام 2013، التقى السفير الأمريكي في اليمن وقائد القيادة المركزية الأمريكية (القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية والقوات البحرية المشتركة) في مارس 2023، كبار مسؤولي قوات خفر السواحل اليمنية وممثلي الحكومة في المهرة، لمناقشة جهود الأمن البحري الإقليمي وآفاق التعاون البحري متعدد الأطراف. وسيتم تنظيم دورة عمليات القوارب الصغيرة في البحرين(مقر القوات البحرية المشتركة) لمنتسبي قوات خفر السواحل، بهدف رفع مستوى إمكانية التشغيل المشترك مع الشركاء الإقليميين. في أكتوبر/تشرين الأول 2022، شاركت قوات خفر السواحل اليمنية إلى جانب سفن من اليابان وجمهورية كوريا وإسبانيا، في دورية لمكافحة القرصنة في خليج عدن بقيادة البرازيل تحت قيادة فرقة العمل المشتركة 151.

يأتي ثالثاً قدرة الحوثيين على التأثير على الموقف التفاوضي للسعودية ذات الصلة باليمن. وبحسب التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باليمن الصادر في عام 2020، فقد أطلق الحوثيون طائرات مسيرة أكثر تطوراً وذات مدى أطول وصواريخ كروز للهجوم البري، معظمها وُجهت لمهاجمة أهداف في السعودية. ووفقا للجنة، فإن "هذه الهجمات تزامنت مع تصاعد التوترات الإقليمية والجيوسياسية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي بدا أنها تهدف إلى إجبار السعودية على تبني نهج أكثر تصالحية تجاه الحوثيين".

وفي حين يصعد الحوثيون من هجماتهم في البحر الأحمر، تُشير التقارير إلى أن السعوديين يحثون الولايات المتحدة في الوقت الراهن على ممارسة ضبط النفس، ما يعكس قلق السعوديين من انتهاج أمريكا موقف أكثر صرامة يمكن أن يتسبب في انهيار المحادثات الثنائية: ما قد يذكي الخطر الرئيسي في أن تكون أراضيها ومصالحها الاقتصادية في مرمى صواريخ الحوثيين مرةً أخرى. ويُعدُّ التزام الأطراف بمجموعة من التدابير لتنفيذ وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، والذي أعلنته الأمم المتحدة في 23 ديسمبر/كانون الأول، خطوة أساسية مهمة؛ ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يفضي ذلك إلى إحداث أثر بحيث يتم خفض التصعيد في البحر الأحمر، حيث يعتقد الحوثيون أن بإمكانهم الحصول على مزيد من التنازلات على طاولة المفاوضات إذا ما قاموا بالرفع من مستوى التهديد ضد المصالح الإقليمية والعالمية في البحر الأحمر. إن تأمين الحدود ووقف الهجمات من الأراضي اليمنية، هما السببان الرئيسيان على وجه التحديد اللذان دفعا بالرياض إلى دعم هدنة على مستوى البلاد في عام 2022، وبالتالي الشروع في إجراء محادثات مباشرة مع الحوثيين في المقام الأول.

يتمثل الأثر الرابع المترتب على الهجمات التي يقوم بها الحوثيون في البحر الأحمر في المعضلة التي تخلقها هذه الهجمات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي. إذ تظل مسألة الأمن البحري قضية اهتمام عالمي، لا سيما في الممرات البحرية النشطة في البحر الأحمر، ولها تأثيرات بعيدة المدى على أسواق الطاقة والسلع الأساسية. مع كل ذلك، تظل الولايات المتحدة تواجه مخاطر بغض النظر عن الطريقة التي ستتخذها للرد. فمن جهة، إذا اتبع الأمريكيون سياسة ضبط النفس، كما فعلوا حتى الآن، فإن تهديد الحوثيين للشحن البحري سيبقى دون رادع. ومن جهة أخرى، إذا اختارت الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري موسع، أو التواجد بشكل أقوى في البحر الأحمر بموجب تفويض حازم للرد، (وهو ما لا يبدو عليه الحال مع تحالف حارس الازدهار الذي تم الإعلان عنه مؤخراً، والذي سيعمل "تحت مظلة" فرقة العمل المشتركة 153 الحالية)، عندها يجب أن تكون حذرة من التداعيات المحتملة التي قد تنعكس على نطاق أوسع على المحادثات السعودية الحوثية والمنطقة ككل (على سبيل المثال ردة فعل إيران ووكلائها في المنطقة). وفي الحالتين، يبقى التنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين، يأتي على رأسهم دول الخليج، بمثابة خطوة رئيسية لا مناص منها.

بعد مُضي ثماني سنوات من اندلاع الحرب في اليمن، لم تعد سيطرة الحوثيين على الحديدة واستحواذهم على القدرات البحرية تمثل مشكلة لليمن والدول المجاورة فحسب، بل أصبح لها تداعيات على العالم بأسره.

هذا المقال هو جزء من سلسلة إصدارات ينتجها مركز صنعاء بتمويل من الحكومة الهولندية. تستكشف السلسلة قضايا ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاشات وصنع السياسات التي تعزز السلام المستدام في اليمن. الآراء المعرب عنها في هذا التحليل لا تعكس آراء مركز صنعاء أو الحكومة الهولندية.

إلينورا أردماغني هي زميلة باحثة مشاركة (اليمن والخليج) في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، ومساعدة تدريس في جامعة ميلانو الكاثوليكية، وأستاذة مساعدة في كلية الدراسات العليا في الاقتصاد والعلاقات الدولية (ASERI) في ميلانو. نشرت دراسة بعنوان "الحوثيون: اللاعبون القابلون للتكيف في المناطق الجغرافية المتعددة في اليمن" ، جامعة CRiSSMA الكاثوليكية ، 2019.

تقرير اليمن – "اليمن في الأمم المتحدة" سابقاً – هو نشرة شهرية يصدرها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. منذ إطلاقها في يونيو / حزيران 2016، تهدف النشرة إلى تحديد وتقييم التطورات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية والحقوقية في اليمن.

لإعداد "تقرير اليمن" يقوم فريق مركز صنعاء في مختلف أنحاء اليمن وحول العالم بجمع المعلومات والأبحاث، وعقد اجتماعات خاصة مع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية لتحليل التطورات المحلية والدولية الخاصة باليمن.

هذه السلسلة الشهرية مصممة لتزويد القراء برؤية سياقية شاملة حول أهم القضايا الجارية في البلاد.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

WWW.SANAACENTER.ORG